

المركز الفلسطيني  
للبحوث

السياسية والمسحية

Palestinian Center for

POLICY and

SURVEY RESEARCH

# مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2006

فريق العمل



## المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة رأي المركز.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص. ب. ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين  
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

## أعضاء فريق العمل

---

د. خليل الشقاقي : مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله ، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية ، تخرج عام ١٩٨٥ . له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها

“Palestinian Elections: Sweeping Victory, Uncertain Mandate,” Journal of Democracy, Vol. 17, No.3, July, 2006.

جهاد حرب : باحث غير متفرغ في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس ، تخرج عام ١٩٩٩ . له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها ، تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية (رام الله ، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، ٢٠٠٦).

علاء لخلوح : باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، يحمل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة جامعة بيرزيت ، تخرج عام ٢٠٠٣ . له العديد من النشاطات البحثية آخرها ، بعد الهزيمة في الانتخابات التشريعية الثانية : تحديات كبيرة تواجه حركة فتح (رام الله ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، ٢٠٠٦).

وليد لدادوة : باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، يحمل درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت ، تخرج عام ٢٠٠٣ . أشرف على العديد من استطلاعات الرأي العام المحلية .



## قائمة المحتويات

---

٩	تمهيد
١٣	الفصل الأول : المنهجية
٣١	الفصل الثاني : نتائج القراءة السابعة
٤٩	الفصل الثالث : مقارنات القراءات السبع
٨٧	التوصيات
٩١	ملحق رقم (١) : طرق احتساب المقياس الديمقراطي
٩٩	ملحق رقم (٢) : نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٦

## قائمة الجداول

٣٦	علامات وأوزان المؤشرات	جدول رقم (١):
٤٢	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)	جدول رقم (٢):
٤٤	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)	جدول رقم (٣):
٤٥	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج	جدول رقم (٤):
٤٧	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)	جدول رقم (٥):
٥١	علامات المقياس في القراءات السبع	جدول رقم (٦):
٥٥	علامات المؤشرات في القراءات السبع	جدول رقم (٧):
٨٢	علامات التصنيف الأول في القراءات السبع ومعدلها	جدول رقم (٨):
٨٣	علامات التصنيف الثاني في القراءات السبع ومعدلها	جدول رقم (٩):
٨٤	علامات التصنيف المزدوج في القراءات السبع ومعدلها	جدول رقم (١٠):
٨٦	علامات التصنيف الثالث في القراءات السبع ومعدلها	جدول رقم (١١):

## قائمة الأشكال

٢٣	شكل رقم (١): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)
٢٤	شكل رقم (٢): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات
٢٥	شكل رقم (٣): التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)
٢٦	شكل رقم (٤): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
٢٦	شكل رقم (٥): التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)
٢٧	شكل رقم (٦): توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات
٢٨	شكل رقم (٧): التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)
٢٨	شكل رقم (٨): توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية
٢٩	شكل رقم (٩): بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس
٤٣	شكل رقم (١٠): متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة
٤٤	شكل رقم (١١): متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة
٤٦	شكل رقم (١٢): متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة
٤٧	شكل رقم (١٣): متوسط علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة
٥٢	شكل رقم (١٤): بيان علامات المقياس في القراءات السبع
٥٨	شكل رقم (١٥): بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات السبع
٥٩	شكل رقم (١٦): بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات السبع
٦٠	شكل رقم (١٧): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات السبع
٦١	شكل رقم (١٨): بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات السبع
٦٢	شكل رقم (١٩): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات السبع
٦٣	شكل رقم (٢٠): بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات السبع

- ٦٤ : بيان علامات المؤشر الثاني عشر في القراءات السبع شكل رقم (٢١):
- ٦٥ : بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات السبع شكل رقم (٢٢):
- ٦٦ : بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات السبع شكل رقم (٢٣):
- ٦٧ : بيان علامات المؤشر الحادي والعشرون في القراءات السبع شكل رقم (٢٤):
- ٦٨ : بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات السبع شكل رقم (٢٥):
- ٦٩ : بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات السبع شكل رقم (٢٦):
- ٧٠ : بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءات السبع شكل رقم (٢٧):
- ٧١ : بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات السبع شكل رقم (٢٨):
- ٧٢ : بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات السبع شكل رقم (٢٩):
- ٧٣ : بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات السبع شكل رقم (٣٠):
- ٧٤ : بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات السبع شكل رقم (٣١):
- ٧٥ : بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات السبع شكل رقم (٣٢):
- ٧٦ : بيان علامات المؤشر الواحد والأربعون في القراءات السبع شكل رقم (٣٣):
- ٧٧ : بيان علامات المؤشر الثاني والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة شكل رقم (٣٤):
- ٧٨ : بيان علامات المؤشر السادس والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة شكل رقم (٣٥):
- ٧٩ : بيان علامات المؤشر السابع والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة شكل رقم (٣٦):
- ٨٠ : بيان علامات المؤشر الثامن والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة شكل رقم (٣٧):
- ٨١ : بيان علامات المؤشر التاسع والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة شكل رقم (٣٨):
- ٨٢ : مقارنة متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات السبع شكل رقم (٣٩):
- ٨٣ : مقارنة متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات السبع شكل رقم (٤٠):
- ٨٥ : مقارنة متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات السبع شكل رقم (٤١):
- ٨٦ : مقارنة متوسط لعلامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات السبع شكل رقم (٤٢):



## تمهيد

يشكل هذا التقرير السنوي امتداداً لجهود سابقة قام بها فريق العمل التابع للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ عام ١٩٩٦ لدراسة وقياس أوضاع وظروف التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية. أنتجت الجهود الأولية هذه مجموعة من التقارير التي صدرت في أربعة كتب صدرت عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. صدر الكتاب الأول في شباط (فبراير) ١٩٩٩ والثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ والثالث في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ والرابع في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ وقد شملت الكتب الأربعة ستة قراءات مختلفة لأوضاع التحول الديمقراطي منذ إجراء أول انتخابات فلسطينية عامة في ١٩٩٦.

يشمل التقرير الحالي قراءة لتنتائج رقمية (كمية) لخمسين مؤشراً تم استخدامهم لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة، أي عام ٢٠٠٦. ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام. يتناول القسم الأول منهجية البحث وشرح للتعديلات التي أدخلت على المقياس خلال السنوات الماضية وللأسباب التي دعت إليها. أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٦ مع شرح لمغزاها بالنسبة للنظام السياسي الفلسطيني. يعرض القسم الثالث مجموعة من المقارنات بين نتائج عام ٢٠٠٦ والنتائج التي ظهرت في القراءات السابقة لأوضاع الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية. أما القسم الرابع فيشمل ملخصاً تفصيلياً بالمؤشرات الخمسين المستخدمة في المقياس وبطريقة احتسابها وجمع المعلومات المتعلقة بها.

شهد عام ٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الذي أجري فيها آخر تدقيق لأوضاع الديمقراطية في فلسطين انخفاضاً للعلامة الكلية للمقياس من ٥٠٩ علامة في القراءة السادسة إلى ٤٨١ علامة في الفترة الحالية، وجاء هذا الانخفاض نتيجة مجموعة من المتغيرات التي أثرت سلباً في تجربة التحول الديمقراطي في فلسطين.

شهد هذا العام مجموعة من المؤشرات الإيجابية والسلبية، وكان من أبرز المؤشرات الإيجابية في هذه الفترة هي إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٥/١/٢٠٠٦، ومشاركة جميع القوى والتنظيمات الفلسطينية الفاعلة (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي)، وكانت هذه المشاركة هي الأولى لأغلب القوى الفلسطينية مثل حركة حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية. فازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً)، وحصلت حركة فتح على ٤٥ مقعداً وحصلت القوى الأخرى والمستقلون على ١٣ مقعداً.

شكلت حركة حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، ونتيجة لذلك فرض المجتمع الدولي وإسرائيل حصاراً مالياً وسياسياً على

الحكومة والشعب الفلسطيني مطالبين الحكومة الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كشرط لإنهاء الحصار .

ارتفعت معدلات البطالة والفقر، وبقي مستوى دخل الفرد منخفضاً نتيجة الإغلاق والحصار رغم التحسن الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٥، فلم تستطع الحكومة الجديدة دفع رواتب الموظفين الحكوميين نتيجة الحصار المالي، ما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية لشريحة كبيرة من المواطنين الذين أصبحوا عاجزين عن تسديد التزاماتهم المعيشية. على إثر ذلك قام الموظفون بالإضراب في كافة المؤسسات الحكومية منذ ٢٠٠٦/٩/٢ شمل الإضراب المدرسين والعاملين في القطاع الصحي بالإضافة لبقية موظفي القطاع. وقد عاد المدرسون والعاملون في القطاع الصحي للعمل بعد إضراب دام حوالي شهرين .

استمر انعدام الإحساس بالأمن الشخصي وسيادة القانون لدى المواطن نتيجة ضعف المؤسسة الأمنية الفلسطينية وحالة الفلتان الأمني التي تعيشها المناطق الفلسطينية. فقد أسفرت حالة الفلتان الأمني عن مقتل ما يزيد عن ٣٣٠ مواطن، وشهد هذا العام صدامات مسلحة بين أنصار حركة حماس وأنصار حركة فتح، وصدّامات بين القوة التنفيذية التي أنشأها وزير الداخلية والأجهزة الأمنية وقد أدت هذه الصدامات إلى مقتل وإصابة العشرات من المواطنين .

ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٣,٩٥ مليون نسمة خلال عام ٢٠٠٦، في حين بلغ عدد السكان ٣,٧٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٥. وحصل تحسن في المستوى التعليمي في الأراضي الفلسطينية من حيث عدد المدارس، ونسبة المدرسين بالنسبة للطلبة، وانخفاض مستوى الأمية. فقد أصبح عدد المدارس ورياض الأطفال ٣٢١٢ في حين كانت سابقاً ٢١٩٠، وانخفض عدد الطلبة لكل معلم إلى ١,٢٦ بعد أن كانت ٢,٢٦. كما انخفضت نسبة الأمية بين المواطنين ذكورا واناثا على السواء فقد بلغت نسبة الأمية ٧,٧٪ بشكل عام و٣,٥٪ بين الذكور و١,٢٪ بين الإناث في عام ٢٠٠٦، في حين كانت سابقاً ٨,١٪ بشكل عام و٣,٧٪ بين الذكور و١,٢٪ بين الإناث. وجرى تحسن طفيف على نسبة المواطنين المؤمنين صحياً حيث ارتفع من ٧٦,١٪ إلى ٧٦,١٪.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أظهرت التقارير الدولية والمحلية حصول تراجع كبير في الاقتصاد الفلسطيني حيث بقيت مستويات الفقر عالية جداً بوجود حوالي ثلثي الفلسطينيين تحت خط الفقر (المعروف بدولارين وعشرين سنتاً لليوم الواحد). وحذرت العديد من التقارير الدولية من سوء الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خاصة في قطاع غزة .

أما على مستوى ممارسات قوات الاحتلال، فقد شهد العام ٢٠٠٦ تصعيداً إسرائيلياً أدى إلى سقوط ٦٥٢ شهيداً و١٢٦٣ جريحاً. واستمر هدم المنازل وتجريف الأراضي

خاصة في قطاع غزة الذي شهد موجات من التصعيد الإسرائيلي بعد خطف الجندي الإسرائيلي في قطاع غزة واستمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة تجاه البلدات الإسرائيلية المحاذية للقطاع. كما شهد استمرار عملية التوسع الاستيطاني من خلال البؤر الاستيطانية الجديدة أو توسيع المستوطنات وزيادة الوحدات السكنية فيها إضافة للاستمرار في بناء الجدار العازل داخل الضفة الغربية.

في مجال البناء المؤسسي، شهدت هذه الفترة تراجعاً ملموساً في مجال البناء المؤسسي وأصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية. فلم تقدم الموازنة للمجلس التشريعي، وشهد هذا العام العديد من المخالفات الدستورية من قبل السلطة التنفيذية بشقيها الرئاسة والحكومة.

يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الإعراب عن شكره وتقديره للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العديدة التي ساهمت في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.



# الفصل الأول المنهجية



يهدف هذا العمل إلى قياس درجة وعمق التحول الديمقراطي في فلسطين، وهو بهذا يشكل تدقيقاً رقمياً في أوضاع خمسين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس نبض الديمقراطية في البيئة الفلسطينية. يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الخمسين سنوياً، وبالتالي فإن للمقياس عند تكراره قدرة على تتبع التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية الفلسطينية الداخلية بإيجابياتها وسلبياتها. يتناول هذا القسم من التقرير الراهن شرح المنهجية التي اتبعها فريق العمل التابع للمركز في اختيار المؤشرات وتحديد أوزانها وجمع المعلومات عنها.

هناك مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير رقمي (أو كمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية في بلد ما. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحويلات في غيرها من المجالات التي يسهل قياسها كميًا، يتم في قياس الديمقراطية اعتماد مؤشرات مختلفة. يتعامل مقياس الديمقراطية مع هذه المؤشرات بشكل أكثر حذراً كونها تتصل بعلاقات اجتماعية، وقيم، ومبادئ، ومؤسسات متعددة ومتشابكة في المجتمع. لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الاستفادة من تجارب مشابهة مثل التقرير الذي تنشره الأمم المتحدة سنوياً تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية"، والذي أثار نقاشات مفيدة حول قضايا ومشكلات قياسات تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة ومكوناتها. وهي قضايا ومشكلات لا تقل تعقيداً عن القضايا والإشكاليات التي تتصل بالديمقراطية وتحولاتها.

## (1) مؤشرات وأوزان مقياس الديمقراطية

بعد مداولات ومناقشات واستشارات ومراجعات للأدبيات في مجال قياس الديمقراطية تم اختيار ٥٠ مؤشراً، وجرى تكليف باحثين ميدانيين ومقيمين لمتابعة مجموعات مختلفة من هذه المؤشرات بإشراف مباشر من فريق العمل. أعطى لكل مؤشر ١٠٠٠ درجة وتحدد لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة المكلف برصدها، ومن ثم منح كل مؤشر وزناً محدداً في المقياس. وتم حساب المقياس وتصنيفاته المختلفة بالتالي عبر أوزان هذه المؤشرات. حيث أن عدد المؤشرات هو خمسون مؤشراً، فإن إسهام كل مؤشر (قبل وزنه) في المقياس هو ٢٪. أما بعد الوزن فإن نسبة الإسهام هذه تتغير صعوداً أو هبوطاً. وقد تم تقدير الوزن المحدد عند البدء بالعمل في المقياس في عام ١٩٩٦ بناء على تقديرات فريق البحث وعلى استطلاع لآراء نحو ٢٠٠ شخصية (خبير) من الأكاديميين والحقوقيين والمهنيين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي ومن أعضاء المجلس التشريعي

وآخرين . وفي عام ٢٠٠٤ قام فريق البحث بإعادة توزيع بعض الأوزان بناء على تقديره للتجربة السابقة . لقد طلب إلى الخبراء تقييم كل من المؤشرات المستخدمة في المقياس حسب أهميته للحالة الديمقراطية بإعطائه علامة تتراوح بين صفر (إذا كان غير مهم على الإطلاق) وعشرة (إذا كان على درجة عالية من الأهمية) . ويتشكل الوزن المحدد للمؤشر من معدل العلامات التي أعطيت له في استطلاع الخبراء وبناء على تقديرات فريق العمل . إن من الضروري الإشارة إلى أنه عند الحديث عن علامة (أو قيمة) أي مؤشر من المؤشرات ، فإن هذه العلامة تكون غير موزونة . أما عند الحديث عن علامة المقياس أو عند الحديث عن علامة أي من تصنيفات المقياس فإن هذه العلامة تعبر عن معدل مؤشرات موزونة .

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية في فلسطين هي المؤشرات الخمسون . يفحص كل مؤشر بشكل كمي أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية وفق اعتبارين : يتعلق الأول بدرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم ، وناظما لعلاقات السلطة بالمجتمع ، ودرجة احترام السلطة لحقوق الإنسان ، وباعتبارها كذلك ناظما للعلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع الفلسطيني . ويتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبيا ، دون إغفال المؤشرات ذات القياس لمدى زمني أبعد ، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية . والاعتباران نابعان من الأهداف المنشودة من وضع مقياس للديمقراطية في فلسطين ، والتي يأتي في مقدمتها :

١- تنوير الرأي العام والمهتمين في تكريس الديمقراطية بالتحولات الجارية في هذا المضمار عبر التقارير الدورية .

٢- مساعدة ، حيث يمكن ذلك ، المجلس التشريعي الفلسطيني وبقية صانعي القرار في البلاد ، على أداء مهماتهم ، وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية والعمل في مجال ترسيخ ممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وتنمية الثقافة الديمقراطية فيه عبر إصدار التشريعات الضرورية ومراقبة حسن تطبيقها ، كما روعي في تحديد عدد المؤشرات ومدى شموليتها للإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لهذا المشروع .

٣- وضع منهجية تجريبية قادرة على قياس متغيرات سياسية واجتماعية قياسا كميًا بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة مما يتيح مراقبة التحول نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى في مرحلة مشابهة\* .

\* للإطلاع على كيفية احتساب العلامات ، أنظر الملحق رقم (١) في نهاية هذا التقرير .



وتوحي فريق العمل أن تتعلق المؤشرات المنتقاة بالمجالات الحياتية المختلفة: الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد كما وتوحي أن تعكس هذه المتغيرات مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة بدءاً بالنزوع والرغبة في المشاركة بصنع القرار، ومروراً باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

جرى هذا التوحي لكي يتم وضع تلك المؤشرات التي بدت قادرة على قياس الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. واستهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة للحياة الديمقراطية في البلد: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من جانب، والحريات المدنية والسياسية من جانب ثان، وتقييم الرأي العام الفلسطيني لجوانب من الحياة الديمقراطية في البلد، من جانب ثالث. كما تم إعطاء المؤشرات السياسية حجماً أكبر من غيرها (٦٨٪) نظراً للطبيعة المرحلة التأسيسية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، ولأن الانعكاس الأوضح لعملية التحول نحو الديمقراطية يكون أكثر بروزاً في هذا المجال.

إن مجموعة المؤشرات التي تم اختيارها هي مجموعة منتقاة ومقصودة. فلم يكن هناك مخرج من ذلك. بيد أنه تم توحي أن يوفي اختيار المتغيرات بعدد من الشروط. وكان من بين الاعتبارات المختلفة التي استخدمت في انتقاء هذه المؤشرات الخاصة ما يلي:

أولاً: اعتماد عينات عشوائية في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين عامة كونه من غير الممكن أخذ البيانات الضرورية من كل مواطن فلسطيني.

ثانياً: اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس لمجالات الحياة الديمقراطية لأنه من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس الديمقراطية لوجود عدد لا متناه منها.

ثالثاً: اختيار مؤشرات ذات قابلية عالية للمتابعة الدورية. ومن هنا اختيرت المؤشرات التي تتمتع بدرجة أعلى من الحساسية للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتعبير آخر انتقيت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بالتحويلات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالديمقراطية.

بيد أنه يجب التنويه إلى أن الانتقائية المقصودة للمؤشرات في هذه الحالة لا تشكل عيباً بحثياً. فانتقائية اختيار المؤشرات لا تعني أن عملية الاختيار كانت ذات طابع فوضوي أو أنها قصدت بحيث لا تكون شاملة. إنها انتقائية لأنها لا يمكن أن تكون كاملة لعدم وجود القدرة على أخذ كل العوامل الممكنة بعين الاعتبار، ولأنها اعتمدت على مجموعة من الناس في اختيارها، ولأنها تعتمد جزئياً على الآراء التي لا تعبر عن "الحقيقة"، وإنما عن الشعور إزاء الواقع، ولأنها تخضع لحكم فريق العمل، ولاضطرار أعضائه لتحديد "نقاط القطع" في عدد من الحالات وفقاً لقناعاتهم، وكذلك لوجود طابع إحصائي للمؤشر، حيث تبقى الأحكام المبنية على الإحصاء والمتعلقة بالظواهر الاجتماعية، رغم نفعها ونجاحها على درجة معروفة من العشوائية.

**(٢) مصادر المعلومات :**

لقد جرى الاعتماد في دراسة بعض المؤشرات على أشكال مختلفة من الوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية ، ومن مصادر ملمة متعمدين الاستناد ، ما أمكن ، إلى أكثر من مصدر مستقل للمعلومات حفاظا على دقة وصدقية كل مؤشر . اعتمدنا في الحصول على معلومات المؤشرات على المصادر التالية :

- ١) مصادر حكومية كالوزارات والأجهزة الأمنية والجهاز المركزي للإحصاء ، بالإضافة إلى المجلس التشريعي ومجلس القضاء الأعلى وغيرها .
- ٢) مصادر في الحكم المحلي مثل المجالس المحلية .
- ٣) المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات وروابط رجال الأعمال ومؤسسات مهنية أخرى .
- ٤) استطلاعات الرأي العام التي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس .

**(٣) مفهوم الديمقراطية**

يشكل مقياس الديمقراطية في فلسطين قراءة رقمية لعملية التحول نحو الديمقراطية . إن قياس أداء النظام السياسي الفلسطيني في أثناء عملية التحول يحتم علينا التركيز على تلك المؤشرات القادرة على قياس ذلك التحول والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات أخرى مهمة تهدف لتعزيز الديمقراطية القائمة لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً سياسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي .

الديمقراطية شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة ، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار . فالديمقراطية بالتالي هي طريقة للإدارة ، سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو مؤسسة صغيرة أو غيرها . وهي وسيلة ، وليست هدفاً مستقلاً . والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير ، أو اعتقاد ، أو نمط ثقافياً فقط ، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار . وفي حالة الدولة ، فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب .

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطياً ، ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها :

- ١ . الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار ، وتعديله ، والاعتراض عليه ، وغير ذلك .
- ٢ . مدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات السياسية المتخذة ، ما يعكس مدى مشاركتهم في صنع القرار من جهة ، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشياً مع النوايا الموجودة لدى اتخاذها) من جهة أخرى .

٣. مدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه .
٤. مدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة .

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفاً "تكتيكياً"، بل تشير إلى نمط معين من البنية السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية، تتبنى، بتجسيديات مؤسساتية وأحكام دستورية وإجراءات إدارية، قيماً ومبادئ معينة، أهمها وجوب سيادة حقوق أساسية للإنسان والمواطن. من هذا المنظور تصبح الديمقراطية خياراً لمجموعة أو مجموعات بشرية. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الدوائر ذات النفوذ السياسي في بلد ما، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية وتردع المساس بها. من هذه الترتيبات: فصل واستقلالية السلطات الأساسية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) لضمان الرقابة والتوازن والمساءلة والمحاسبة للسلطات المختلفة وللذين يتولون مسؤوليات عامة، إقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنزوية (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)، وضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة).

لذا، فمن الضروري أن يستند شعار دولة القانون والمؤسسات على إدراك مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وأن يكون الأخير فوق الجميع، وإدراك أن المؤسسات الشرعية هي مصدر القرارات ورسم السياسات والتوجهات وليس الأفراد مهما كانت صفاتهم. ولا تخص الديمقراطية الحياة السياسية فقط، أي المشاركة في اختيار الحكام وفي بلورة القرارات والتوجهات التي تمس حياة الأفراد ومستقبلهم سواء المشاركة بشكل مباشر أو عبر ممثلين منتخبين، كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كحق العمل والتنقل والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

إن هذا التقرير لا يحصر اهتماماته في التشكل الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني في إطاره القانوني والدستوري، رغم أهميته في هذه المرحلة بالذات، بل يأخذ بالحسبان أبعاداً أخرى ذات أهمية كبيرة في مأسسة الديمقراطية، منها: تشريع التعددية السياسية والحزبية والفكرية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد الرسمي (المنظم) وفي إدارة مؤسسات المجتمع على اختلافها، ومنها إشاعة الديمقراطية الداخلية في حياة الأطر والمؤسسات الجماهيرية والحزبية والمنظمات الأهلية والمهنية، والأولوية والأهمية التي يعطيها الرأي العام للديمقراطية في البلد.

إننا لا نقلل، ولا نهدف إلى أن نقلل، من أهمية ومصيرية المعركة الوطنية التي تخوضها السلطة الفلسطينية وقوى المجتمع الفلسطيني كافة ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمزيق الوحدة الإقليمية، وتقييد السيادة والحريات. فإسرائيل تضع عراقيل وصعوبات ومعوقات جمة في طريق تحقق سيادة وطنية، وفي وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأسباب واعتبارات سياسية تاريخية، وراهنة ومستقبلية. لكن هذا التقرير يتبنى الرأي القائل بأن الديمقراطية ينبغي أن تكون خيارنا في عملية البناء الوطني لأنها، بين اعتبارات أخرى، تشكل الإطار الأنجع للتعبة السياسية في معارك الاستقلال والتحرر، والإطار الأفضل في مشروع التنمية والتقدم الاجتماعي.

#### (٤) تعديلات على "المؤشر الديمقراطي" السابق

يشكل هذا التقرير استمراراً لجهود فريق العمل السابقة في قياس عملية التحول الديمقراطي في فلسطين منذ عام ١٩٩٦. لكن بعد مرور عدة سنوات على تجربة "المؤشر الديمقراطي الفلسطيني" وبناءً على تطورات الوضع الفلسطيني منذ إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى، وجد فريق البحث أن هناك حاجة ملموسة للتركيز في "مقياس الديمقراطية في فلسطين" على أمور خمسة:

(١) هناك ضرورة للبحث عن مؤشرات قادرة على قياس درجة المأسسة في النظام السياسي الفلسطيني. لهذا السبب تم وضع وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة كإحدى القيم الأساسية في المقياس، وذلك تحت التصنيف الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية. وقد بلغ عدد المؤشرات المستخدمة لقياس علامة هذه القيمة ١٤ مؤشراً. بالرغم من أن معظم هذه المؤشرات كانت موجودة أصلاً في "المؤشر الديمقراطي" السابق، فقد قرر فريق البحث إعطاء وزن عال نسبياً لهذه القيمة الديمقراطية بلغت ٢٥٪ من القيمة الإجمالية للمقياس.

إن المأسسة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني أمر لا يمكن التقليل من شأنه، فقد أشارت كافة التقارير المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، ابتداءً من التقرير المعروف باسم تقرير روكار، إلى ضعف المؤسسات العامة الفلسطينية. كما شكل هدف تقوية هذه المؤسسات الغاية المركزية لعملية الإصلاح التي نادى بها المجلس التشريعي وخاصة منذ مايو (أيار) ٢٠٠٢.

(٢) هناك حاجة للتركيز على القواعد الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني. هناك حاجة ماسة في النظام الديمقراطي لإيضاح القواعد الدستورية المتعلقة بالفصل بين السلطات والحقوق المدنية والسياسية، وعملية التشريع، وآليات وطرق المساءلة والمراقبة. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بهذه المسألة، حيث صنّف المؤشرات إلى تلك الدالة على الوسائل والأخرى الدالة على

”الممارسات“، فإننا وجدنا حاجة ماسة لخلق مؤشرين جديدين يتناول أحدهما وجود الدستور أو القانون الأساسي الذي يضمن الفصل بين السلطات والمسائلة فيما يتناول الآخر مدى التطبيق الفعلي للدستور عن طريق التدقيق في الخروقات الموجودة أثناء الممارسة .

إن من الضروري الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات كان قد رفض لفترة بلغت خمس سنوات (بين ١٩٩٧-٢٠٠٢) التوقيع على القانون الأساسي الفلسطيني . وقد شكل هذا تهديداً جوهرياً لعملية التحول الديمقراطي برمتها، ليس فقط لأن السلطة التنفيذية تعدت بذلك على الصلاحية التشريعية للمجلس التشريعي الفلسطيني، بل أيضاً لأنها بذلك خلقت حالة من الغموض حول كافة القواعد الدستورية المعمول بها في السلطة وذلك لوجود تعددية وتناقضات دستورية في الإرث القانوني الفلسطيني منذ الحكم العثماني .

(٣) هناك حاجة لفهم وقياس درجة تأثير النظام السياسي بطبيعة الاقتصاد السياسي الفلسطيني . لقد اتضحت خلال العقد الماضي وخاصة خلال السنوات الستة الماضية الأهمية البالغة للمساعدة المالية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية ليس فقط للمشاريع الإنمائية بل أيضاً لدفع رواتب العاملين في القطاع العام . لهذا رأى فريق العمل الحاجة لقياس نسبة المساعدات المالية الخارجية بالنسبة للميزانية الإجمالية للسلطة . لهذه الغاية تم إدخال مؤشر جديد للقائمة يقيس حجم المساعدات الخارجية ويقارنها بالمصادر الداخلية للميزانية .

إن أهمية هذا الجانب تكمن في الاعتقاد بأنه كلما كانت ميزانية السلطة مرتبطة بمصالح والتزامات خارجية كلما كانت هذه السلطة أقل استعداداً للتجاوب مع المطالب الداخلية للمواطن الفلسطيني . أما لو كانت ميزانية السلطة قائمة أساساً على ضرائب ورسوم وجمارك يدفعها المواطن مباشرة للسلطة فإن هذه السلطة ستجد نفسها أكثر استعداداً لأخذ احتياجات هؤلاء المواطنين بعين الاعتبار عند وضع سياساتها . كما أنه كلما كان المواطن هو مصدر ميزانية السلطة ، كلما أحس هو بضرورة مطالبة الدولة باستخدام أمواله بالطريقة التي يريد بها فيزيد من مشاركته في العمل السياسي .

(٤) هناك حاجة للتركيز على حكم القانون كقيمة أساسية من قيم التحول الديمقراطي ، فقد أظهرت السنوات الخمسة الماضية بشكل خاص أهمية وجود سلطة مركزية ذات قدرة على فرض النظام والقانون . وبالرغم من اهتمام ”المؤشر الديمقراطي“ السابق بقضايا هي في صلب حكم القانون، مثل استقلال القضاء وتنفيذ أحكام المحاكم، فقد وجدنا حاجة لتعزيز ذلك من خلال إضافة مؤشر جديد يقيس درجة الإحساس بالأمان الشخصي لدى الرأي العام . كما تم وضع سيادة القانون كواحدة من القيم الواردة في التصنيف الثالث حيث حصلت مؤشرات الخمسة على ١٥٪ من قيمة علامة المقياس .

(٥) هناك حاجة في مطلع عملية التحول الديمقراطي لإبراز حجم الموارد المخصصة في ميزانية السلطة لاحتياجات الأمن مقارنة بتلك المخصصة لاحتياجات الصحة والتعليم . وكان ” المؤشر الديمقراطي “ قد أظهر اهتماماً واضحاً بهذه المسألة لكنه غفل عن إجراء المقارنة بين الأمن من جهة والصحة والتعليم من جهة أخرى . لهذا ارتأى فريق البحث ضرورة تعديل المؤشر المتعلق بنسبة الموازنة المخصصة للشؤون الاجتماعية بحيث يتم مقارنة ذلك بالمصروفات الأمنية . إن التطورات السياسية والأمنية التي صاحبت قيام السلطة الفلسطينية وخاصة استمرار العنف وفشل المفاوضات في التوصل لحل دائم قد جعل من مسألة المصروفات الأمنية الفلسطينية قضية ذات دلالة على فرص التحول الديمقراطي .

### (٥) الخصوصية الفلسطينية

رغم أن هذا المقياس قابل للتطبيق في مناطق أخرى في العالم تشهد أو تمر في حالة تحول نحو الديمقراطية ، فإن الباحث في الشأن الفلسطيني سيجد أننا قد أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة أمور ذات خصوصية فلسطينية .

(١) إن عملية التحول نحو الديمقراطية تتم في ظل حالة شاذة لا تتكرر في مناطق أخرى وهي حالة التعايش ما بين سلطة وطنية واحتلال عسكري . إن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بسيادة على أراضيها كما أن صلاحيتها المدنية والأمنية ليست كاملة ، ولهذا فإن بعض هذه الصلاحيات لا تصلح كمؤشرات على عملية التحول الديمقراطي لأنها لا تتقرر من قبل مؤسسات فلسطينية . فمثلاً ، لا يمكننا اعتبار حرية التنقل والحركة داخل مناطق السلطة الفلسطينية وخارجها مؤشراً ذي مغزى لأنه يتأثر أولاً وقبل كل شيء بالسياسات الإسرائيلية وليست الفلسطينية .

(٢) إن الدور الذي تلعبه الدول المانحة في توجيه السياسة الفلسطينية ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، هو أيضاً خاصية فلسطينية مرتبطة بطبيعة عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية . أسهمت الدول المانحة بما يزيد عن نصف بليون دولار سنوياً خلال السنوات الست الأولى من عمر السلطة وبأكثر من ذلك خلال السنوات الست الماضية . وقد شكلت هذه المساعدات ، بالإضافة إلى التحويلات المالية التي تقوم بها إسرائيل لإعادة الرسوم الجمركية التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية ، الجزء الأكبر من ميزانية السلطة . إن من الصعب تقدير التأثير الذي يتركه ذلك في عملية التحول الديمقراطي ، لكن من المرجح أنه كلما كان دور المواطن محدوداً في موارد الدولة وخاصة ميزانيتها كلما كانت فرصة مشاركته السياسية أقل .

(٣) إن الظروف الفلسطينية الداخلية السائدة منذ خمسة أعوام هي ظروف غير اعتيادية ، حيث تفتقد السلطة المركزية لاحتكار القوة وتسود بعض مناطقها حالة من غياب

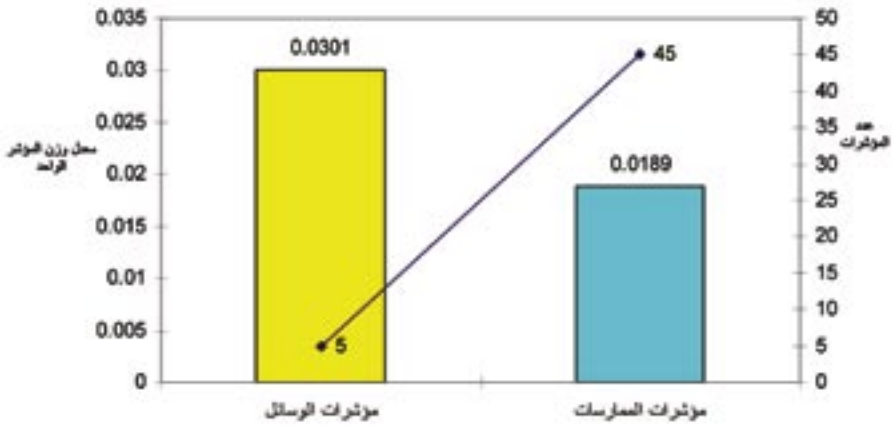
النظام والقانون . تشكل هذه الظروف عبئاً على عملية التحول الديمقراطي حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية ضمان أمن وسلامة المواطن الشخصية .

### (٦) تصنيفات المقياس

للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن وضع الديمقراطية في الفترة قيد البحث . لكن له أيضاً خمسين مؤشراً بخمسين رقماً يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة . وجد فريق العمل أن إضافة تصنيفات أخرى على المقياس قد تساهم في فهم أوسع للوضع الديمقراطي بقطاعاته ومجالاته وقيمه المختلفة .

يقسم التصنيف الأول المؤشرات الخمسين إلى قطاعين : مؤشرات تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي وأخرى تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي . كما يظهر شكل رقم (١) فقد بلغ عدد مؤشرات الوسائل خمسة ومؤشرات الممارسات خمسة وأربعين ، وقد بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الوسائل ٠,٠٣٠١ ، فيما بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الممارسات ٠,٠١٨٩\* .

شكل رقم (١) : التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)



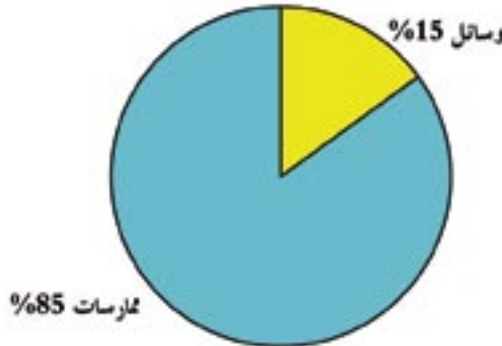
\* يجدر الإشارة إلى أنه لو كانت أوزان المؤشرات متساوية لبلغ معدل وزن كل مؤشر ٠,٠٢ ، حيث أن عدد المؤشرات خمسين وقيمة المقياس القصوى ١٠٠٠ علامة .

تشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها وضع الأسس الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تخلق بيئة ملائمة لحصول ممارسات ديمقراطية . كمثال على ذلك ، اخترنا مؤشرات مثل وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة ، وإمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات ، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية حسب النظام الدستوري . لقد اكتفينا بالوسائل السياسية ولم نختر وسائل اقتصادية واجتماعية لاعتقادنا بأن الوسائل السياسية هي الأهم لإنجاح عملية التحول الديمقراطي فيما تكون الوسائل الأخرى ذات أهمية لغايات تعزيز الديمقراطية .

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات الديمقراطية فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والأنظمة القانونية وغيرها من الوسائل الديمقراطية . فمثلاً ، نجد مؤشراً يقيس خروقات الدستور أو القانون الأساسي ، وآخر لقياس نسبة المصادر الخارجية في الميزانية ، أو لقياس نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل ، أو عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات .

ويشير شكل رقم (٢) إلى الوزن المعطى لمؤشرات الوسائل (١٥٪) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات (٨٥٪) . إن الاهتمام الأكبر بالممارسات يعبر عن الشكوك السائدة لدى فريق البحث في القيمة الفعلية للقواعد الدستورية والقانونية ، رغم أهميتها ، مقارنة بالواقع على الأرض وخاصة في المراحل الأولى من عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي لآخر ديمقراطي .

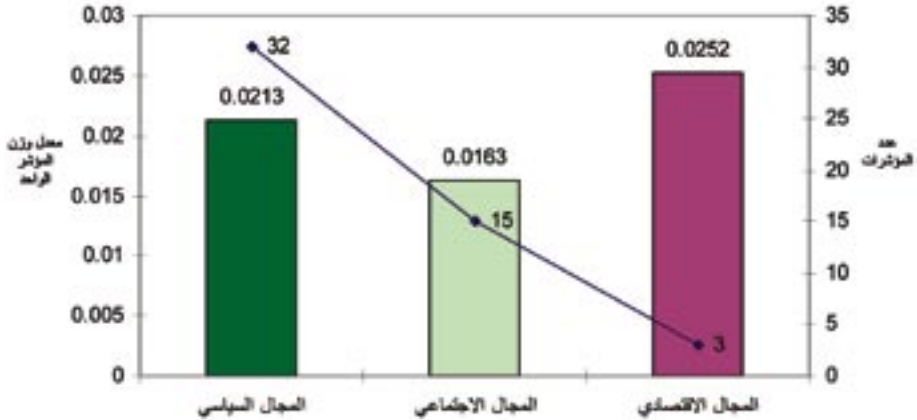
شكل رقم (٢) : توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات





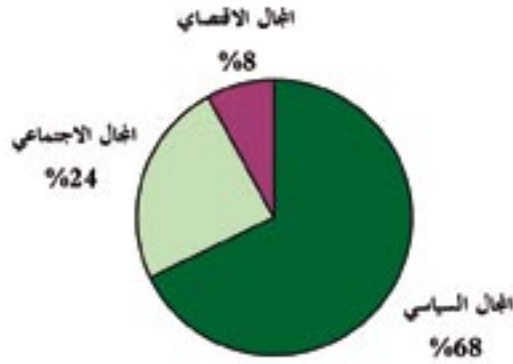
يقسم التصنيف الثاني المقياس إلى ثلاث مجالات: سياسية واجتماعية واقتصادية. وبالرغم من تركيزنا على المجال السياسي لما لذلك من أهمية في عملية التحول نحو الديمقراطية، فإننا ندرك أهمية المجالين الآخرين وخاصة المجال الاجتماعي. كما يظهر الشكل رقم (٣) فقد بلغ عدد المؤشرات السياسية ٣٢، والاجتماعية ١٥، والاقتصادية ٣. وبلغ معدل وزن كل مؤشر من المؤشرات السياسية ٠,٠٢١٣، والاجتماعية ٠,٠١٦٣، والاقتصادية ٠,٠٢٥٢.

شكل رقم (٣): التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)



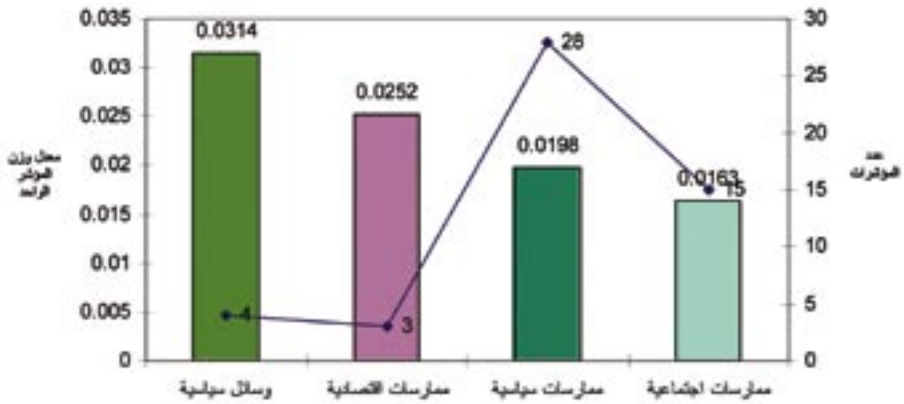
يظهر الشكل رقم (٤) أن ثلثي وزن المقياس مأخوذ من المؤشرات السياسية (٦٨٪) فيما تليها المؤشرات الاجتماعية (٢٤٪) وأخيراً الاقتصادية (٨٪). إن اهتمامنا بالمؤشرات الاجتماعية يعود لاعتقاد فريق البحث أنه نظراً للطبيعة الاجتماعية التقليدية والمحافظة للمجتمع الفلسطيني فإن إحداث تغييرات في هذا المجال هو أمر حيوي لنجاح عملية التحول الديمقراطي وبالتالي فإن مقياس المؤشرات الاجتماعية هو باروميتر حساس وصادق في وصف طبيعة التغيير في الحالة الديمقراطية.

شكل رقم (٤): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية



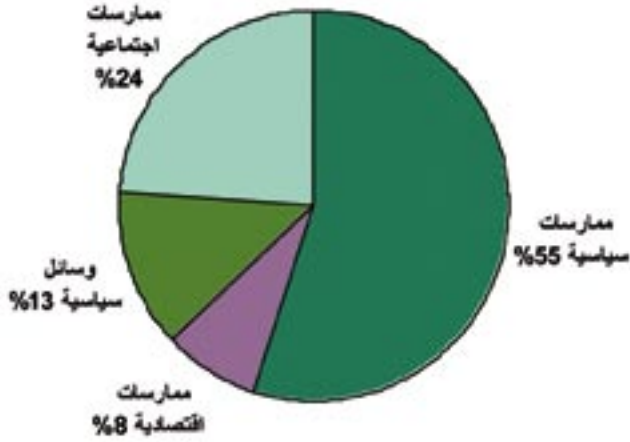
كما أن هناك تصنيفاً مزدوجاً يزاوج بين التصنيفين الأول والثاني وتكمن فائدته الأساسية في تقسيم المجال السياسي في قطاعي الوسائل والممارسات. أنظر الشكل رقم (٥).

شكل رقم (٥): التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)



إن الممارسات السياسية تبقى هي الأكثر أهمية في المقياس حتى بعد تقسيم المجال السياسي إلى قطاعي الوسائل والممارسات كما يتضح من الشكل رقم (٦).

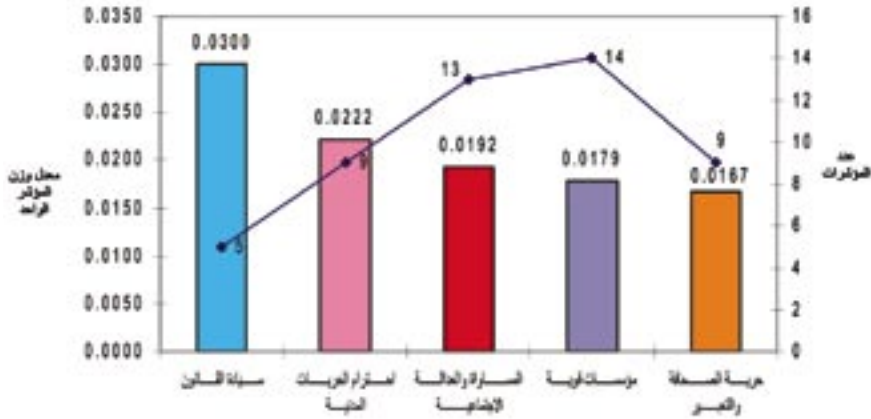
شكل رقم (٦): توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات



يقسم التصنيف الثالث المقياس كما يتضح من الشكل رقم (٧) إلى خمس قيم ديمقراطية أساسية موزعة كما يلي:

١. المساواة والعدالة الاجتماعية، مثل نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٣ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,١٩٢، ٠.
٢. وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون الشعور بالأمان الشخصي، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٤ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,١٧٩، ٠.
٣. احترام الحريات المدنية، مثل عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات وعدد الرخص الممنوحة لتشكيل أحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٢٢٢، ٠.
٤. حرية الصحافة والتعبير، مثل عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,١٦٧، ٠.
٥. سيادة القانون، مثل استقلال القضاء التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية حسب الدوافع والمؤهلات وعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عن تلك المحكمة، ويبلغ عدد مؤشراتها ٥ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,١٧٩، ٠.

شكل رقم (٧): التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية  
(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)



يظهر الشكل رقم (٨) أن وزن كل من القيمة المتعلقة بالمؤسسات القوية وبالمساواة والعدالة الاجتماعية قد بلغ الربع فيما جاءت قيمة احترام الحريات المدنية (٢٠٪) في المرتبة الثالثة، وحصلت قيمتي سيادة القانون وحرية الصحافة والتعبير على ١٥٪ لكل منهما.

شكل رقم (٨): توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية



## (٧) قراءة المقياس

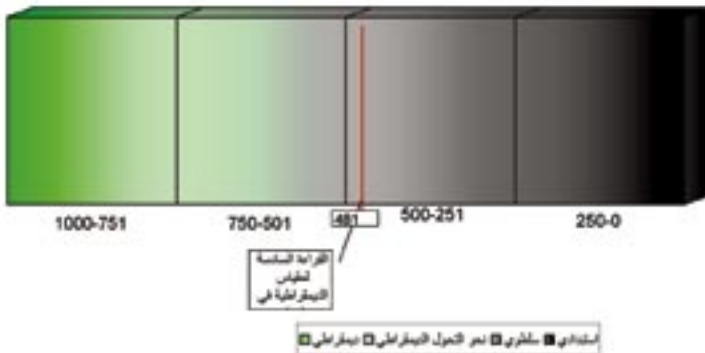
لا يعتقد بأن هناك حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فإن المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في البلاد في الفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطبعا عن حالة الديمقراطية في البلاد، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض. وسيصبح من الممكن استخدام هذا المقياس كمؤشر للحالة الديمقراطية في حال تبنيه في مجموعة من الدول بعد إجراء التعديلات الضرورية عليه، لكي يصبح مقياسا نسبيا يمكن من مقارنة حالة الديمقراطية في عدد من البلدان في ذات الوقت.

ولهذا السبب، فإن من الضروري قراءة هذا المقياس بالمقارنة مع المؤشرات السابقة، حيث شكلت القراءة الأولى لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ مرجعا أو نقطة ارتكاز، ومن ثم يتم النظر إلى القراءات اللاحقة، على أنها نقاط على منحنى عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري إعادة التأكيد على أن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقرير حالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة.

ويمكن قراءة المقياس على عدة مستويات:

**المستوى الأول:** ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الإطلاع العام والمجرد على الحالة الديمقراطية في البلد. يمكن في هذه الحالة الإشارة لأربعة تقديرات لأوضاع التحول الديمقراطي في بلد ما. لو كانت علامة المقياس لا تتجاوز ٢٥٠ درجة فإن هذا يعني أن النظام القائم هو نظام استبدادي، ولو كانت بين ٢٥٠ و ٥٠٠ فإن النظام يكون سلطويا، وبين ٥٠٠ و ٧٥٠ يكون النظام غير سلطويا وهو في الطريق نحو التحول الديمقراطي، وبين ٧٥٠ و ١٠٠٠ يكون النظام ديمقراطيا. (انظر شكل رقم ٩)

شكل رقم (٩): بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس



المستوى الثاني : ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة . ومن الممكن على هذا المستوى الإطلاع الأكثر تفصيلا على الحالة الديمقراطية في فترة التقرير ، واكتشاف القطاعات والمجالات والقيم التي شهدت تقدما أو تراجعاً .

المستوى الثالث : ويتمثل هذا في قراءة المؤشرات ، ومن الممكن هنا مراقبة ٥٠ حالة يتم قياسها وصولاً إلى المقياس . كما يمكن اكتشاف المجالات الرائدة بينها من أجل ترتيب أولويات التأثير في العملية الديمقراطية والتركيز على المجالات ذات التأثير المركب .

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط : فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس ، وتعيد إنتاج ، وتساهم في تطور نظام سياسي - اجتماعي - اقتصادي متحرك ومتغير . فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية) أو في مجال معين ( في القطاع أو المجال أو القيمة) أو في قضية محددة (المؤشر) هو تعبير كمي ( رقمي) عن حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيماً نوعية على مدى حقبة زمنية . إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية . لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية ، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات ، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغيرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية ، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي ، وتعمل على تجذير الديمقراطية .

الفصل الثاني  
نتائج القراءة السابعة





يستعرض هذا الفصل الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية . كما يحتوي على جدول تفصيلي بنتائج المؤشرات كافة . ثم يستعرض نتائج المقياس حسب التصنيفات الثلاث بالإضافة إلى التصنيف المزدوج . ويجد القارئ في الملحق رقم (٢) تفصيلات كاملة حول نتائج المؤشرات ومصادر المعلومات التي بنيت عليها .

## (١) الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية في القراءة السابعة (عام ٢٠٠٦)

تظهر نتائج مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٦ الملامح الرئيسية التالية :

- ١ . حصل مقياس الديمقراطية في القراءة التي تغطي الفترة ١/١/٢٠٠٦-٣١/١٢/٢٠٠٦ على علامة ٤٨١ ويعد هذا تراجعاً بـ ٢٨ درجة مقارنة بعلامة المقياس للعام الماضي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . إن حصول المقياس على علامة تتراوح بين ٢٥١ و ٥٠٠ درجة تعني أن النظام السياسي الفلسطيني نظاماً سلطوياً .
- ٢ . حصل أحد عشر مؤشراً من أصل ٥٠ مؤشراً ( مقارنة بثمانية مؤشرات في العام الماضي) في المقياس على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر . وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية في بنية النظام الديمقراطي مثل خرق السلطة التنفيذية للدستور (القانون الأساسي)، واستقلال القضاء ، واعتقال الناس دون محاكمة أو لائحة اتهام ، والطلب من الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم ، واستخدام التعذيب في المعتقلات ، وعدم ترخيص أحزاب سياسية ، وشعور الناس بالأمان الشخصي ، وإطلاع الناس على مشاريع القوانين التي يتم تداولها في المجلس التشريعي ، واعتماد الموازنة العامة على الدعم الخارجي ، ومعدل الإنفاق في الموازنة العامة على الخدمات الاجتماعية مقارنة مع المصروفات على الشؤون الأمنية ، وبعدم منع المظاهرات والمسيرات .
- ٣ . حصلت ستة مؤشرات (مقارنة بسبعة مؤشرات في العام الماضي) على علامات متدنية جداً (٢٥٠ أو أقل) تتعلق باعتقاد الناس بوجود فساد في السلطة الفلسطينية والحالات التي يتم مقاضاتها ، وباستخدام الواسطة ، وبمطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية ، وبالانتخابات داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية ، والبطالة بين الرجال والنساء ، وقدرة المجلس التشريعي على الرقابة على السلطة التنفيذية .
- ٤ . حصلت ثمانية مؤشرات (مقارنة بعشرة في القراءة السابقة) على علامات متدنية (٢٥١-٥٠٠) . تعلقت هذه المؤشرات بحرية الصحافة ، وبصحف ومجلات المعارضة ، وتقييم الوضع الديمقراطي في البلاد ، وبمشاركة المرأة في قوة العمل ، ونسبة الأمية عند الإناث وخريجي الجامعات مقارنة بالذكور ، وبمشاركة الناس ببرامج ضمان اجتماعي ، وبحرية تشكيل الأحزاب ، وأداء المؤسسات العامة .

٥. وحصلت ثمانية مؤشرات (مقارنة بثمانية مؤشرات في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات متوسطة (٥٠١ - ٧٥٠). تعلقت هذه المؤشرات: بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وبأداء السلطات المحلية، وكذلك مشاركة المرأة في مواقع مهمة في الوزارات والمنظمات الأهلية، وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، وبالفصل بين السلطات والمساءلة، وبمعدل الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة، وبتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا، وكثافة السكن.

٦. وحصلت سبعة عشر مؤشرا (مقارنة بسبعة عشر مؤشرا في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات جيدة (٧٥١ - ١٠٠٠). تعلقت هذه المؤشرات باحترام حقوق الأقليات، وحرية إقامة محطات إعلامية، ومنح جوازات سفر، وبالسماح بدخول المطبوعات من الخارج، وبزيارات السجون، والتسرب من المدارس، وإجراء انتخابات عامة ومحلية، وبمحاكم أمن الدولة، التأمين الصحي، وانضمام العمال والمهنيين إلى النقابات، وبعدم مضايقة مؤسسات حقوق الإنسان، وبعدم منع صدور الكتب والمجلات، وبعدم نشر مواقف الأحزاب في وسائل الإعلام، وبتناسب الأجور بين النساء والرجال، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ومشاريع القوانين التي يقرها المجلس التشريعي ويصادق أو يعترض عليها رئيس السلطة الفلسطينية في المواعيد القانونية المحددة، ومشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية.

٧. انقسمت المؤشرات الخمسون مناصفة: حيث حاز ٢٥ منها (مقارنة بـ ٢٥ مؤشرا في العام الماضي) على علامات تتراوح بين صفر و ٥٠٠؛ وحاز ٢٥ مؤشرا على علامات تتراوح بين ٥٠١ و ١٠٠٠. اثني عشر مؤشرا منها حصل على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

٨. بالنظر إلى التصنيف الأول للمقياس يتضح أن قطاع الممارسات حصل على درجة متدنية حيث بلغ متوسط علامة هذا القطاع الموزونة ٤٣٣ (مقارنة بـ ٤٦١ في العام الماضي)، بينما حصل قطاع الوسائل على درجة جيدة بلغت ٧٥٣ علامة موزونة (مقارنة بـ ٧٨٤ في العام الماضي). ويمكن تفسير ذلك بأن عددا من القوانين تلتزم بأسس الديمقراطية، إلا أن الممارسات السياسية لم ترق إلى المستوى نفسه. ويكون هذا الأمر طبيعيا في أوائل عملية بناء النظام الديمقراطي، لكن الاستمرار في هذا الوضع يفقد القانون الأساسي والتشريعات الأخرى محتواها الديمقراطي. لذلك، من الضروري الانتباه إلى التطبيق الجوهري للتشريعات، والعمل على وضعها حيز التطبيق الفعلي، وعلى وجه الخصوص تلك المؤشرات التي حصلت على أدنى علامة في مجال الممارسة السياسية.

٩. تظهر المؤشرات حسب التصنيف الثاني (المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية) تراجعا في كافة المجالات. فقد حصل المؤشر المتعلق بمجال

الديمقراطية السياسية على ٤٨٢ علامة (مقارنة بـ ٥٢٣ في العام الماضي)، وحصل مؤشر الديمقراطية الاجتماعية على ٥١٤ علامة (مقارنة بـ ٥٢٨ في العام الماضي)، ومؤشر الديمقراطية الاقتصادية على ٢٠٢ علامة (مقارنة بـ ٣٢٢ في العام الماضي). يعزى تدن علامة المجال الاقتصادي إلى الحصار الاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية وعدم دفع الحكومة لرواتب الموظفين. وتعطي النتائج حسب التصنيف المزدوج علامة عالية لمؤشر الوسائل السياسية (٧٩٣ علامة) مقابل ٤٣٤ علامة لقيمة مؤشر الممارسات السياسية وهي نتائج تؤكد ما ذكرناه من أهمية إيلاء الديمقراطية السياسية اهتماما خاصا من جانب السلطة التنفيذية.

١٠. تشير علامات التصنيف الثالث "القيمي" إلى أن أعلى علامة كانت لحرية الصحافة والتعبير (٦٦٢) لكن دون أن تصل إلى مستوى مطمئن. بفارق ٥٥ علامة تجميء في المرتبة الثانية قيمة احترام الحريات المدنية والسياسية (٦٠٧ علامة)، وتتبعها قيمة سيادة القانون (٤٨٣ علامة)، ومن ثم المساواة والعدالة الاجتماعية (٤٧٦ علامة). وحظي "وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة" على أدنى العلامات (٢٧٦ علامة). مقارنة بالعام الماضي، تشير هذه النتائج هذه إلى ارتفاع في علامات قيمتي سيادة القانون واحترام الحريات المدنية والسياسية وانخفاضا في علامات القيم الثلاثة الأخرى. يتضح من هذه النتائج أنه رغم انقضاء أثنى عشر سنة على إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية فإن قدرتها على الأداء مازالت ضعيفة مما يتطلب العمل بشكل جاد لإصلاحها.

## (٢) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تظهر النتائج التفصيلية للمؤشرات الخمسين في المقياس تفاوتاً شديداً في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات. ففي حين حصل أثنى عشر مؤشراً على علامة (١٠٠٠)، فإن أحد عشر مؤشراً حصل على علامة (صفر) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، كما أن أكثر من نصف المؤشرات الخمسين (٢٦ مؤشراً) قد حازت على علامات متدنية (أقل من ٥٠٠ علامة). مقارنة بنتائج المقياس في العام الماضي حصلت عشرة مؤشرات آنذاك على علامة ١٠٠٠ وحصلت ثمانية أخرى على علامة صفر وحصلت نصف المؤشرات الخمسين (٢٥ مؤشراً) على علامة تقل عن ٥٠٠.

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (٢) في هذا التقرير.

جدول رقم (١١) :علامات وأوزان المؤشرات

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف الردوج	القيمة	الوزن المؤشر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في القياس
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	وسائل	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٥	٥٤٢	١٣,٥٥
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومسائلة وفعالة	٠,٠٢٥	١٠٠	٢,٥٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين.	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	٥٠٠	١٧,٥٠
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠
٥	استقلال القضاء : التعيينات والأقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والموهلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٥	٠	٠,٠٠٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٢	١٠٠٠	٢١,٥٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	ممارسات		ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠
٨	تقسيم الناس لحرية الصحافة في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٥	٤١٦	١٠,٤٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف الردوج	القيمة	الوزن القدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في القياس
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٥	٢٣١	٩,٤٧
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢٦	٧٥٠	١٩,٥٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساواة وفعالة	٠,٠١٠	١٠٠٠	١٠,٠٠٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساواة وفعالة	٠,٠١٥	٠	٠,٠٠٠
١٣	النسب من المدارس التسرب من المدارس	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٨	٨٢٠	١٤,٧٦
١٤	نسبة المشاركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٤٤٠	٥,٥٠
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة اطالصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٣٧٦	٧,٥٢
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	عمارسات	المجال الاقتصادي	عمارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٦	٦٥	١,٦٦
١٧	نسبة الأفراد المؤتمن صحيا	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٩	٧٦١	١٤,٠٨

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المدرج	القيمة	الوزن القدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
١٨	كثافة السكان (معدل الأفراد للعزقة الواحدة)	عمارات	المجال الاجتماعي	عمارات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٥٣٧	١٧,١٨
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة وزيهه في مواعيدها القانوني	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٣	١٠٠٠	٣٣٣,٠٠٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٦	٠	٠,٠٠٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٢	١٠٠٠	٣٢٢,٠٠٠
٢٢	عدد الزيارات للمسجون المسموح بها لأفراد عائلة المسجون	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٢٠	٠	٠,٠٠٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها.	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومسائلة وفعالة	٠,٠١٠	٤٢	٠,٤٢
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٤	١٠٠٠	١٤,٠٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في القياس
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٢٠١	٩,٠٢
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة ومقارنة بعدد الطلبات	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٤٦٦	٦,٩٩
٣٠	السماع بإدخال مطبوعات من الخارج	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٦	١٠٠٠	١٦,٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لضغوطات من قبل السلطة	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢١	١٠٠٠	٢١,٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٠	٠,٠٠٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تنتج من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٨	١٠٠٠	١٨,٠٠
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين اللقمة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	عمارات	المجال السياسي	عمارات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومسالة وفعالة	٠,٠١٦	١٠٠٠	١٦,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف الردوج	القيمة	الوزن القدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في القياس
٣٥	تقييم الناس للوضع الديموقراطي في البلاد	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٢	٤٠٩	٤,٩١
٣٦	استخدام الوساطة في التوظيف	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساواة وفعالة	٠,٠١٠	٣٤	٠,٣٤
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٠	٨٠٦	٨,٠٦
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٤٠٠	٨,٠٠٠
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٥١٦	٦,١٩
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٩١٣	١٠,٩٦
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساواة وفعالة	٠,٠١٠	٢٤٣	٢,٤٣
٤٢	تقييم الناس لآداء المؤسسات العامة	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساواة وفعالة	٠,٠١٠	٤٧١	٤,٧١
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والحالية	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٩٢٠	١١,٥٠



الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف البروج	القيمة	الوزن المؤشر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في القياس
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٧٥٠	٢٥,٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٠	٠,٠٠٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	عمارسات	المجال الاقتصادي	عمارسات اقتصادية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٠	٠,٠٠٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	٧٣	١,١٠
٤٨	تقسيم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٢	٥٠٥	٦,٠٦
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالصروفات الأمنية	عمارسات	المجال الاجتماعي	عمارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٠	٠,٠٠٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	عمارسات	المجال السياسي	عمارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٤	٠	٠,٠٠٠
	النتائج والعدلات والجاميع					١,٠٠٠	٥٠١,٧٤	٤٨١,٢٩
						مجموع الأوزان النسبية	معدل العلامات قبل الوزن	مجموع العلامات الموزونة (علامة القياس)

### (٣) نتائج القراءة السابعة حسب التصنيفات

كما أوضحنا في الفصل الأول يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفات ثلاث: حسب القطاع، وحسب المجال، وحسب القيمة. كما أن هناك تصنيفاً إضافياً مزدوجاً يزاوج بين تصنيفي القطاع والمجال (الأول والثاني).

#### نتائج التصنيف الأول (القطاعات):

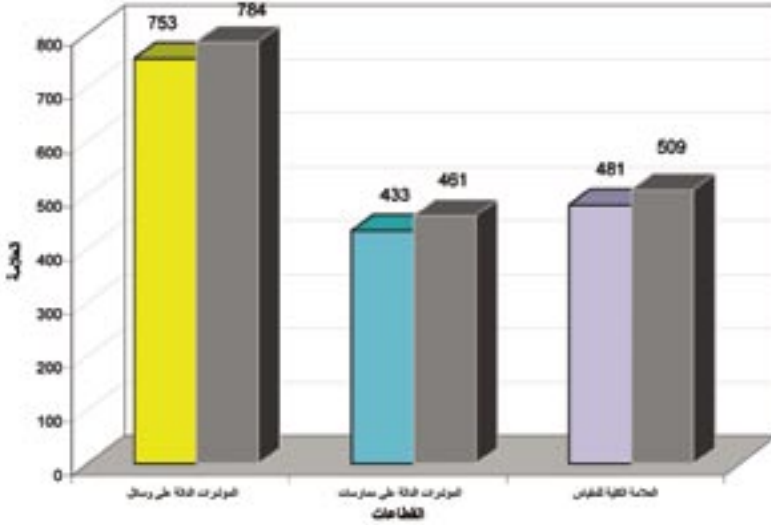
تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب القطاع، حصول قطاع الوسائل على نتيجة عالية (٧٥٣) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (٤٣٣). لكن علامة قطاع الوسائل تظهر انخفاضاً مقارنة بالعلامة التي حصلت عليها في العام الماضي (٧٥٣ مقابل ٧٨٤). يعود هذا الانخفاض إلى تراجع علامة المؤشر الأول المتعلق بنسبة ما تنفقه الأسرة على التعليم والصحة من موازنتها. كما شهدت علامة قطاع الممارسات انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي (٤٣٣ مقارنة بـ ٤٦١) لانخفاض علامات المؤشرات المتعلقة بالرقابة البرلمانية وعدم منع المظاهرات والمسيرات ونسبة الأمية بين الذكور والإناث وعدم انتخاب الهيئات القيادية في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني واعتماد الموازنة على المصادر الخارجية لتمويلها وأوجه صرف الميزانية على الشؤون الاجتماعية مقارنة بالمصروفات على الأمن. يظهر الجدول رقم (٢) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (٢): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع في المقياس	متوسط علامة كل قطاع بعد الوزن
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحويل الديمقراطي	٥	٦٠٤٣٠١ ٤٤٠	%١٥	٧٥٣
٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحويل الديمقراطي	٤٥	-٨٠٧٠٥٠٢ ٥٠-٤٥٠٤٣	%٨٥	٤٣٣

يظهر الشكل رقم (١٠) أن معدل العلامات الدالة على الوسائل يفوق كثيراً العلامة الكلية للمقياس فيما يهبط معدل الممارسات بشكل ملحوظ عن علامة المقياس.

شكل رقم (١٠): متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول  
مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة  
(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة السابعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السادسة)



#### نتائج التصنيف الثاني (المجالات):

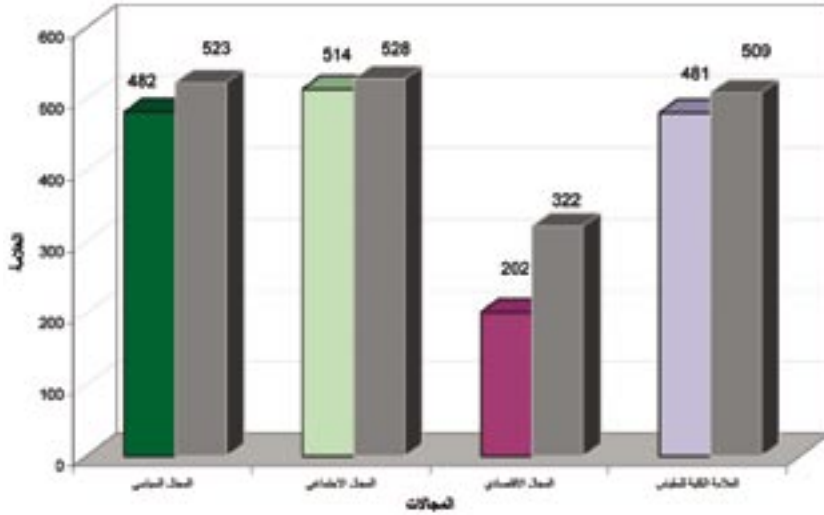
تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمقياس، أي حسب المجال، انخفاض علامات المجال السياسي بمقدار ٤١ درجة مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في العام الماضي (٤٨٢ مقارنة بـ ٥٢٣) لانخفاض علامات عدد من المؤشرات منها الرقابة البرلمانية، وقمع المظاهرات والمسيرات، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية. وانخفضت علامات المجال الاجتماعي مقارنة بالعام الماضي (٥١٤ مقابل ٥٢٨) لانخفاض علامات المؤشرات الخاصة بنسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني التي تجري انتخابات دورية لانتخاب هيئاتها القيادية، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل. انخفضت بشكل ملحوظ علامات المجال الاقتصادي مقارنة بعلامات العام الماضي (٢٠٢ مقابل ٣٢٢) لتراجع علامات المؤشرات المتعلقة باعتماد الموازنة العامة على المساعدات الخارجية، ونسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة. يظهر الجدول رقم (٣) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال.

جدول (٣): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)

الرقم	المجالات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل مجال
١	المجال السياسي	٣٢	٢-٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٤-٤٥، ٤٧-٤٨، ٥٠	٪٦٨	٤٨٢
٢	المجال الاجتماعي	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	٪٢٤،٥	٥١٤
٣	المجال الاقتصادي	٣	١، ١٦، ٤٦	٪٧،٥	٢٠٢

يظهر الشكل رقم (١١) أنه بينما يفوق معدل علامات المجال الاجتماعي والمجال السياسي العلامة الكلية للمقياس، فإن معدل علامات المجال الاقتصادي تقل كثيرا عن العلامة الكلية للمقياس.

شكل رقم (١١): متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة (تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة السابعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السادسة)



## نتائج التصنيف المزدوج (القطاعات والمجالات)

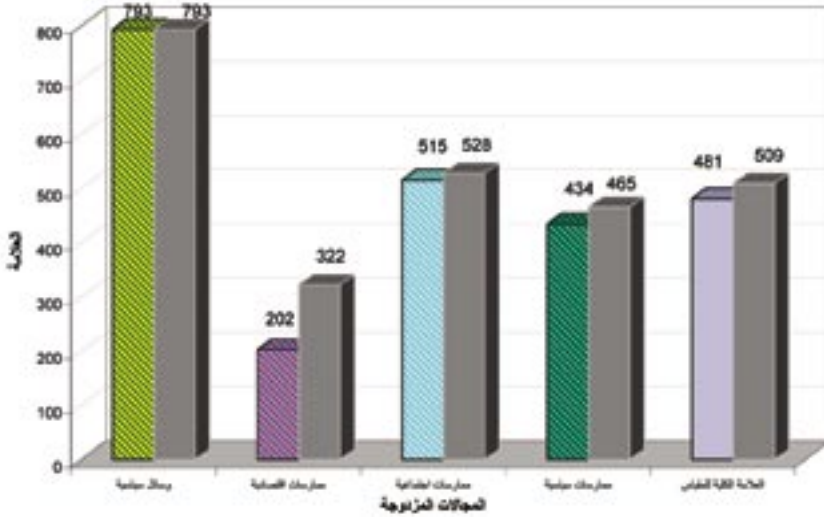
تشير النتائج حسب التصنيف المزدوج للتصنيف الأول والثاني، أي حسب القطاعات والمجالات، حصول الوسائل السياسية على نتيجة عالية (٧٩٣) وهي نفس العلامة حسب مقياس العام الماضي. أما الممارسة الاقتصادية فشهدت تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي (٢٠٢ مقابل ٣٢٢)، فيما حصل تراجع في الممارسة الاجتماعية (٥١٥ مقارنة بـ ٥٢٨) والممارسة السياسية (٤٣٤ مقابل ٤٦٥) وذلك لانخفاض الدرجات التي حصلت عليها المؤشرات المتعلقة بالقدرة الرقابية للمجلس التشريعي، وقمع المظاهرات والمسيرات، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، وأداء المؤسسات العامة، وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية. يظهر الجدول رقم (٤) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال مزدوج ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (٤): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج

الرقم	المجالات المزدوجة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال مزدوج في المقياس	متوسط علامة كل مجال في المقياس
١	وسائل سياسية	٤	٤٤، ٦، ٤، ٣	٪١٢، ٥٥	٧٩٣
٢	ممارسات اقتصادية	٣	٤٦، ١٦، ١	٪٧، ٥٥	٢٠٢
٣	ممارسات اجتماعية	١٥	١٥-١٣، ١١، ٩، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٩، ٤٣	٪٢٤، ٤٥	٥١٥
٤	ممارسات سياسية	٢٨	١٠، ٨، ٧، ٥، ٢، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٥٠، ٤٨، ٤٧، ٤٥	٪٥٥، ٤٥	٤٣٤

يظهر الشكل رقم (١٢) أن معدل علامات الوسائل السياسية يفوق كثيراً المعدل العام للمقياس. لكن معدلات الممارسات السياسية والاقتصادية تقل عن المعدل العام للمقياس.

شكل رقم (١٢): متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة (تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة السابعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السادسة)



### نتائج التصنيف الثالث (القيم)

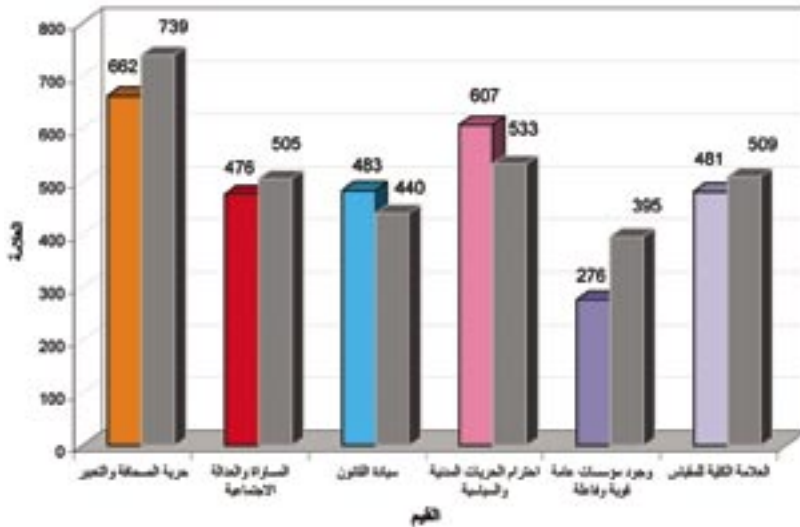
توضح النتائج حسب التصنيف الثالث للمؤشرات، أي حسب القيم، ضعفا مستمرا في البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية رغم التحسن الذي طرأ خلال العام الماضي (٢٧٦ مقارنة بـ٣٩٥)، لانخفاض درجة المؤشرات المتعلقة بقدرة المجلس التشريعي الرقابية، والأحزاب والمنظمات الأهلية التي تعتمد المؤتمرات العامة لانتخاب هيئاتها القيادية، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، وقمع المظاهرات والمسيرات، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، وأداء المؤسسات العامة. كما أن قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية انخفضت بمقدار ٢٩ درجة مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في العام الماضي (٤٧٦ مقارنة بـ٥٠٥)، في حين انخفضت علامة حرية الصحافة والتعبير بحوالي ١٠٪ عن العلامة التي حصلت عليها في العام الماضي (من ٧٣٩ إلى ٦٦٢). حصل تحسن ملموس على علامات القيمتين الأخيرتين مقارنة بالوضع خلال العام الماضي؛ فقد ازدادت علامة احترام الحريات المدنية والسياسية بحوالي ١٢٪ (من ٥٣٣ إلى ٦٠٧) للتحسن الذي طرأ على المؤشرين المتعلقين بإجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة، وبأداء الهيئات المحلية. وارتفعت علامة سيادة القانون بحوالي ٩٪ (من ٤٤٠ إلى ٤٨٣) لارتفاع علامة المؤشر المتعلق بالقضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا بمقدار ٢٥٠ درجة. يظهر الجدول رقم (٥) عدد وأرقام المؤشرات ومتوسط علامة كل قيمة في المقياس.

جدول رقم (٥): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)

الرقم	القيم	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل قيمة في المقياس	متوسط علامة كل قيمة في المقياس
١	احترام الحريات المدنية والسياسية	٩	٢٢، ١٩، ٩، ٤، ٣، ٢٨، ٢٦، ٢٤	٪٢٠	٦٠٧
٢	حرية الصحافة والتعبير	٩	٣٠، ٢٩، ٢٧، ٨-٦، ٣٥، ٣٣، ٣٢	٪١٥	٦٦٢
٣	المساواة والعدالة الاجتماعية	١٣	٤٠-٣٧، ١٨-١٣، ١، ٤٩، ٤٣	٪٢٥	٤٧٦
٤	سيادة القانون	٥	٣١، ٢١، ٢٠، ١٠، ٥	٪١٥	٤٨٣
٥	وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة	١٤	٢٥، ١٢، ١١، ٢، ٤٢، ٤١، ٣٦، ٣٤، ٥٠، ٤٨-٤٤	٪٢٥	٢٧٦

يظهر الشكل رقم (١٣) أن معدلات ثلاثة قيم قد فاقت المعدل العام للمقياس فيما قلت معدلات قيمتين عن المعدل العام للمقياس.

شكل (١٣): متوسط علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السادسة والسابعة (تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة السابعة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السادسة)







الفصل الثالث  
مقارنات القراءات السبع



يقارن هذا الفصل بين نتائج القراءة الحالية للمقياس مع نتائج القراءات الست السابقة . يبدأ الفصل بمقارنة النتائج النهائية لكل من القراءات السبعة ثم يستعرض في قسم ثانٍ نتائج المؤشرات كافة في القراءات المختلفة . وفي القسم الثالث من الفصل يجد القارئ مقارنة بين التصنيفات المختلفة للمقياس في قراءاته السبعة . يجدر التنبيه هنا إلى أن مقارنة التصنيفات تتم في إطار الأوزان الجديدة التي تم تبنيها في القراءة الخامسة . لهذا الغرض قام فريق العمل بإعادة توزيع كافة المؤشرات في القراءات الأربعة الأولى لتتوافق مع التوزيع الراهن .

### (1) علامات المقياس في القراءات السبع

كانت علامة المقياس في القراءة الأولى هي الأعلى بين القراءات السبعة، ما يدل على تراجع عملية التحول الديمقراطي بشكل عام . ورغم اقتراب علامة المقياس في ستة قراءات من العلامة ٥٠٠، إلا أن علامة المقياس في القراءة الخامسة جاءت منخفضة جدا (٤٣٠ نقطة) وهي أدنى علامة حصل عليها المقياس في كافة القراءات تليها علامة القراءة السابعة . وقد برز التراجع بشكل واضح في الضعف الشديد للمؤسسات السلطوية الفلسطينية، في حين بدأ ارتفاع واضح في القراءة السابعة لاحترام الحريات المدنية والسياسية وسيادة القانون وفقا لنتائج المقياس حسب التصنيف القيمي . وقد حصل مقياس الديمقراطية في فلسطين خلال القراءات السبع على العلامات التالية :

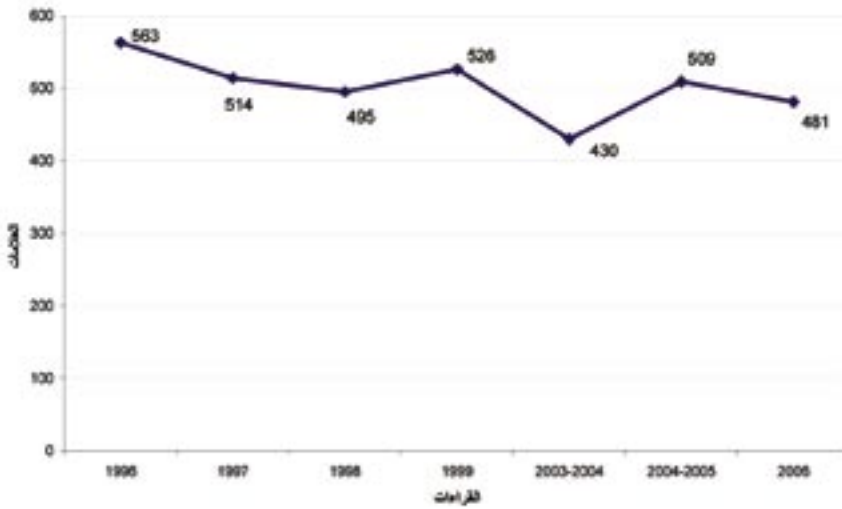
جدول رقم (٦): علامات المقياس<sup>١</sup> في القراءات السبع

العلامة	الفترة	القراءة
٥٦٣	تشرين أول ١٩٩٦ - كانون ثاني ١٩٩٧	علامة المؤشر العام في القراءة الأولى
٥١٤	شباط ١٩٩٧ - تموز ١٩٩٧	علامة المؤشر العام في القراءة الثانية
٤٩٥	آب ١٩٩٧ - كانون الثاني ١٩٩٨	علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة
٥٢٦	شباط ١٩٩٨ - تموز ١٩٩٨	علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة
٤٣٠	كانون ثاني ٢٠٠٣ - كانون أول ٢٠٠٤	علامة المقياس في القراءة الخامسة
٥٠٩	كانون ثاني ٢٠٠٤ - كانون أول ٢٠٠٥	علامة المقياس في القراءة السادسة
٤٨١	كانون ثاني ٢٠٠٦ - كانون أول ٢٠٠٦	علامة المقياس في القراءة السابعة

<sup>١</sup> في القراءات الأربعة الأولى كان يطلق على المقياس مسمى المؤشر الديمقراطي .

في مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ تم حذف ودمج وإضافة مؤشرات جديدة، كما تم إعادة توزيع الأوزان وفقاً للمنهجية المبينة في الفصل الأول.

شكل رقم (١٤): بيان علامات المقياس في القراءات الست



### الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات السبع

١. بقيت خمسة مؤشرات على حالها في القراءات السبع من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الاعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب إلى الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم. واثنان حافظا على علامة (١٠٠٠) هما احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي، وحرية إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية. أما المؤشر الخامس الذي بقي على حاله فيتعلق بمشاركة الناس في برامج ضمان اجتماعي مختلفة حيث لم يتم تحديث المعلومات منذ عام ١٩٩٦ وبقيت علامة المؤشر على ٤٤٠.

٢. حافظت ثلاثة مؤشرات على علامة مستقرة في القراءات الخمس الأخيرة من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما التعذيب والوفاء في المعتقلات، والرخص الممنوحة لأحزاب جديدة. وحافظ المؤشر المتعلق بحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية على علامة ٥٠٠.

٣. حافظت عشرة مؤشرات على علامة مستقرة في القراءات الثلاث الأخيرة من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الشعور بالأمن الشخصي وخرق الدستور من قبل السلطة التنفيذية، وسبعة حافظت على علامة ١٠٠٠ هي ظهور مواقف المعارضة في

الصحف المحلية، ونسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية، والسماح بزيارة المعتقلين، وإصدار جوازات السفر، وإدخال المطبوعات من الخارج، وعدم منع إصدار الكتب والمجلات، وتعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة التنفيذية. وحافظ المؤشر الخاص بوجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساواة على علامة ٧٥٠.

٤. استمرت في الارتفاع علامات اثني عشر مؤشرا في القراءات الثلاث الأخيرة منها سبعة مؤشرات استقرت على علامة (١٠٠٠) هي مواقف أحزاب المعارضة المنشورة في الصحف ووسائل الإعلام، وأعضاء النقابات العمالية والمهنية، والسماح بالزيارة للسجون، وجوازات السفر الممنوحة، والسماح بإدخال المطبوعات من الخارج، وعدم منع صدور الكتب والمجلات في مناطق السلطة، وعدم تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات. وخمسة مؤشرات حافظت على الارتفاع بدرجات متفاوتة هي التسرب من المدارس، ونسبة الأمية بين الإناث والذكور ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث، والتأمين الصحي، وكثافة السكن، والقدرة على انتقاد السلطة دون خوف.

٥. في المقابل انخفضت علامات ثلاثة عشر مؤشرا في القراءات الثلاث الأخيرة مقارنة بعلامات حصلت عليها في القراءات الأربع السابقة أو في إحداها، من بينها مؤشر واحد انخفضت علامته إلى صفر وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر هو التقييمات والإقالات في الجهاز القضائي. أما المؤشرات الاثني عشر الأخرى فهي: حرية الصحافة في البلاد، والطعون المقدمة في قرارات السلطات المحلية، القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عنها، نشر مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس التشريعي، ونسبة البطالة من قوة العمل، وجود فساد في السلطة، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بعدد الصحف والمجلات التي تصدر في مناطق السلطة، واستخدام الوساطة في التوظيف، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، وتناسب أجور الرجال والنساء، والرخص الممنوحة لأحزاب جديدة، تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد.

٦. عاودت علامات أربعة عشر مؤشرا للارتفاع في القراءة السابعة مقارنة مع القراءة السادسة بعلامات متفاوتة مقتربة من علامات حصلت عليها في القراءات الخمس الأولى أو مرتفعة عنها، وهي: إجراء انتخابات عامة ومحلية، وتقييم الناس لحرية الصحافة، والطعون المقدمة في قرارات السلطات المحلية، وتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا، والتسرب من المدارس، ونسبة البطالة من قوة العمل، والقدرة التشريعية للمجلس التشريعي وإصدار القوانين وفق الآجال القانونية، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ومشاركة المرأة في صنع القرار في الوزارات والمنظمات الأهلية، وتناسب أجور النساء والرجال، ونسبة مشاركة

النساء في الانتخابات العامة والمحلية ، ومطالبة الناس بإصلاحات سياسية ، وكثافة السكن ، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف .

٧. عاودت علامات أربعة عشر مؤشرا للانخفاض في القراءة السابعة مقارنة مع العلامات التي حصلت عليها في القراءة السادسة لتقترب من العلامات التي حصلت عليها في القراءات الأربع الأولى أو تنخفض عنها . وهي : نسبة ما تصرفه الأسرة على التعليم والصحة من موازنتها ، وقدرة المجلس التشريعي على الرقابة على أعمال الحكومة ، ونسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية ، ونسبة الأمية من الذكور والإناث ، والوضع الديمقراطي في البلاد ، واستخدام الوساطة في التوظيف ، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل ، والأحزاب والمنظمات الأهلية التي تعتمد عقد مؤتمرات عامة وتنتخب قياداتها ، وتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة ، والمصادر الخارجية لتمويل الموازنة العامة ، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية ، وأوجه صرف الموازنة العامة على القضايا الاجتماعية مقارنة بالإنفاق على الأمن ، والاعتقاد بوجود فساد في السلطة ، والمظاهرات والمسيرات التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة . أنظر الجدول رقم (٧) .

## جدول رقم (٧) علامات المؤشرات في القراءات الست

الرقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣- ٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤- ٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٥٠٠	٥٠٠	٥٧٧	٥٧٧	١٠٠٠	٧٢٥	٥٤٢
٢	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	١٠٠٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٢٥٠	٨٥٠	١٠٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٥	استقلال القضاء: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٠	٠	٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	٨٥٠	٩١٠	٤٢٠	٦١٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٤٣٤	٤٣٤	٤٥٩	٤٠٤	٣١٨	٤٠٩	٤١٦
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	١٠٠٠	٧٤٩	١٠٠	٥٠٠	٢٦	٢٠٣	٦٣١
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة	٣٠٠	٢٣٠	٤٦٠	٨٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	١٠٠٠	١٤٣	٣٦٨	٥٧١	٢٦	٢٩	٠
١٣	التسرب من المدارس	٥٥٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٦٠	٨٠٠	٧٨٠	٨٢٠
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	٢٤٦	٢٤٦	٢٦٤	٢٦٤	٣٣١	٤٢٥	٣٧٦

الرقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٥	٢٣٥	٠	٠	٦٥
١٧	نسبة الأفراد المؤمنین صحيا	٥٤٠	٥٤٠	٥٧١	٥٧١	٧٤٣	٧٦١	٧٦١
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٣٩٨	٣٩٨	٤١٨	٤١٨	٥٢٦	٥٠٠	٥٣٧
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في مواعدها القانوني	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٠	٧٥٠	١٠٠٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٤٠٠	٧٠٠	٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٣	٨٩٣	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها	٣٥٧	٢٢١	٣١٤	٢٦٠	٣٧	٥٧	٤٢
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٩٥٠	٩٨٦	٩٧٣	٩٩٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٣٧٤	٣٨١	٤٠٥	٤٠٢	٥١٥	٥٢٩	٦٠١
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠	٢٣١	٠	٠	٠	٠	٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	٤٨٢	٤٨٢	٣٠٣	٣٠٣	٤٦٦	٤٦٦	٤٦٦
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٧٠٠	٨٢٥	١٠٠٠	٩٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٢٨٦	٧١٤	١٠٠٠	٩٢٩	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	١٠٠٠	٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠



الرقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣- ٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤- ٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقررة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	٠	١٤٣	٦٠٠	٧٥٠	٢٣٥	٨٥٧	١٠٠٠
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٤٥٦	٤٩٨	٥٨٠	٤٥٣	٣٦٣	٤٨٩	٤٠٩
٣٦	استخدام الوساطة في التوظيف	١٧٠	١٧٠	١٥٣	١٥٣	٥٦	٤٨	٣٤
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	٩٨٠	٧٢١	٩١١	٩٤٥	٦٩١	٧٣٠	٨٠٦
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٤٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٢٠	٤٥٣	٤٨٧	٤٠٠
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٤٠٠	٤٠٠	٥١٣	٥١٣	٤٠٢	٤٦٦	٥١٦
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	٧٢٠	١٠٠٠	٧٥٣	٧٨٤	٨٧٤	٨١٩	٩١٣
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٦٢٣	٦٢٣	٦٦٨	٦٦٨	٨٤	٧٤٥	٢٤٣
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	-	-	-	-	٤٥٨	٥٠١	٤٧١
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	-	-	-	-	٠	٩١٥	٩٢٠
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساواة	-	-	-	-	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	-	-	-	-	٠	٠	٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	-	-	-	-	٣٤٠	٢٤٠	٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	-	-	-	-	١٠٠	٦٥	٧٣
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	-	-	-	-	٢٥٠	٦٣٢	٥٠٥
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	-	-	-	-	٢٦٤	١٩٦	٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	-	-	-	-	٠	٠	٠

## (٢) علامات المؤشرات في القراءات السبع

فيما يلي وصف لتغير العلامات في مؤشرات القراءات السبع :

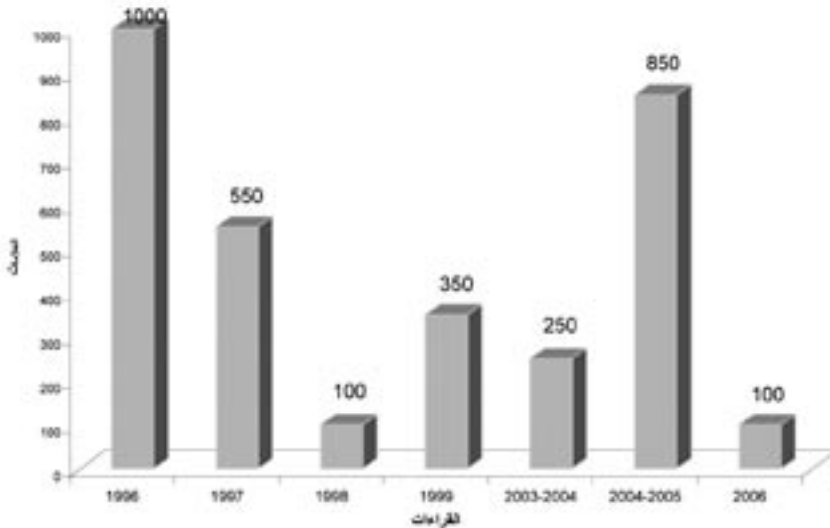
### ١ . نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

طراً انخفاض كبير في علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة وذلك نتيجة عدم دفع الرواتب لموظفي السلطة الفلسطينية والأزمة الاقتصادية في البلاد. واقتربت من علامات المؤشر في القراءات الأربع الأولى. تم الاعتماد في القراءة الخامسة على نتائج استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ لعدم وجود معلومات من الجهاز المركزي للإحصاء في تلك الفترة.

### ٢ . الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية .

حصل انخفاض كبير في القراءة السابعة على علامة هذا المؤشر مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة واقتربت من العلامات التي حصل عليها في القراءات الثالثة والرابعة والخامسة ، ويعكس هذا تراجعاً في أداء المجلس التشريعي فيما يتعلق بالقيام بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. يظهر الشكل رقم (١٥) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات السبع .

شكل رقم (١٥) : بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات السبع

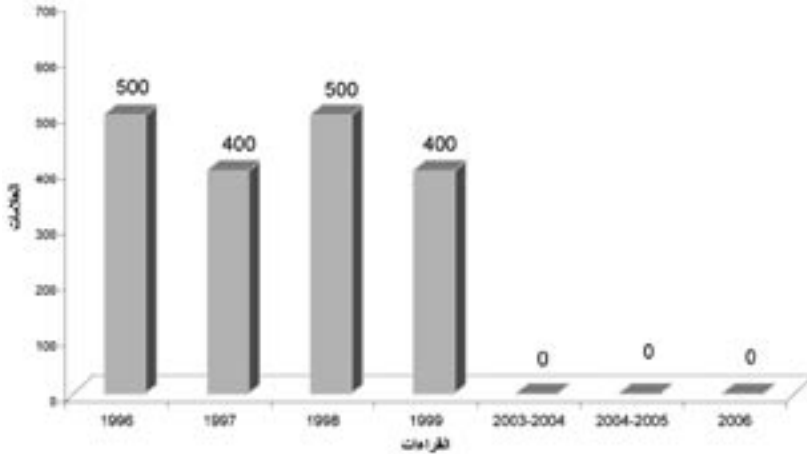


٣ . حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين بقيت علامة هذا المؤشر في القراءات الخمس الأخيرة منخفضة بالمقارنة مع علامات القراءتين الأولى والثانية . ويعكس ذلك الصيغة التي ينص عليها القانون الأساسي التي تضمن للأحزاب حرية التشكيل . إلا أن عدم قيام المجلس التشريعي بإقرار قانون أحزاب يُفقد القانون الأساسي محتواه الديمقراطي ، وخفضت العلامة إلى ٥٠٠ .

٤ . احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين حصل هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في جميع القراءات .

٥ . التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها انخفضت علامة هذا المؤشر إلى أدنى علامة (صفر) يمكن أن يحصل عليها مؤشر في القراءات الثلاث الأخيرة (الخامسة والسادسة والسابعة) لتعكس الوضع الرديء للجهاز القضائي . (أنظر الشكل رقم ١٦) .

شكل رقم (١٦) : بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات السبع

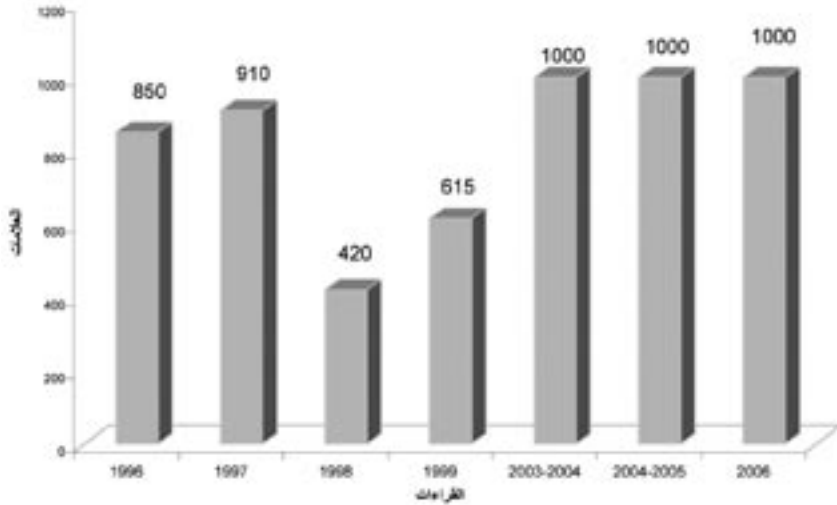


## ٦. إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في القراءات السبع.

٧. عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية يظهر هذا المؤشر تحسناً في بروز مواقف المعارضة السياسية في الصحف الرئيسية خلال فترة القراءات الثلاث الأخيرة. ويعود ذلك لإعادة مكانة الحركات والأحزاب الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية هذا من جهة ولضعف المؤسسة الأمنية من جهة أخرى. (أنظر الشكل رقم ١٧).

شكل رقم (١٧): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات السبع

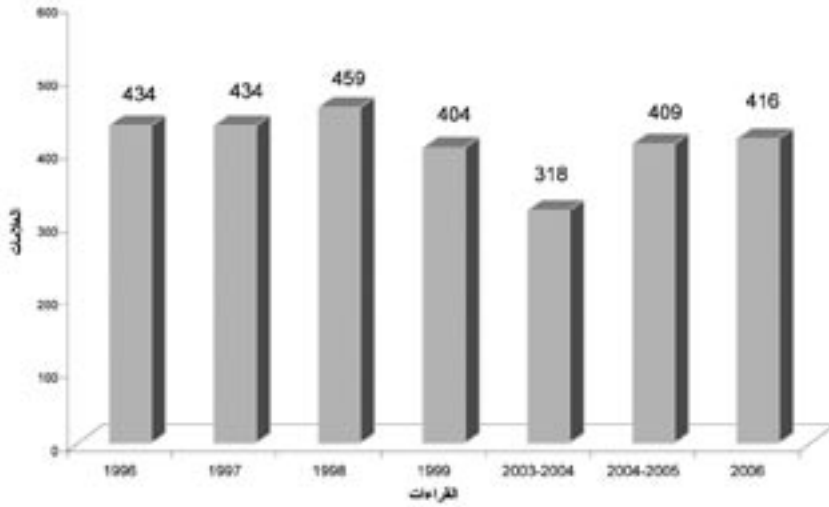


## ٨. تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

طراً انخفاض على هذا المؤشر في القراءة السابعة، إلا أنه حصل على علامة متدنية (٣١٨-٤٥٩) في القراءات السبع، وتعكس هذه العلامات الوضع المتردي لحرية الصحافة في البلاد، الذي قد يكون ناجماً عن المستوى المهني للعمل الصحفي، وممارسات أجهزة السلطة التنفيذية، وحالة الفوضى "الفلتان الأمني". وبصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم وجود صحافة حرة تشكل وسيلة مساءلة شعبية وأداة توعية يعد نقصاً رئيسياً في

الشروط الأساسية للتحوّل الديمقراطي . الشكل رقم (١٨) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات السبع .

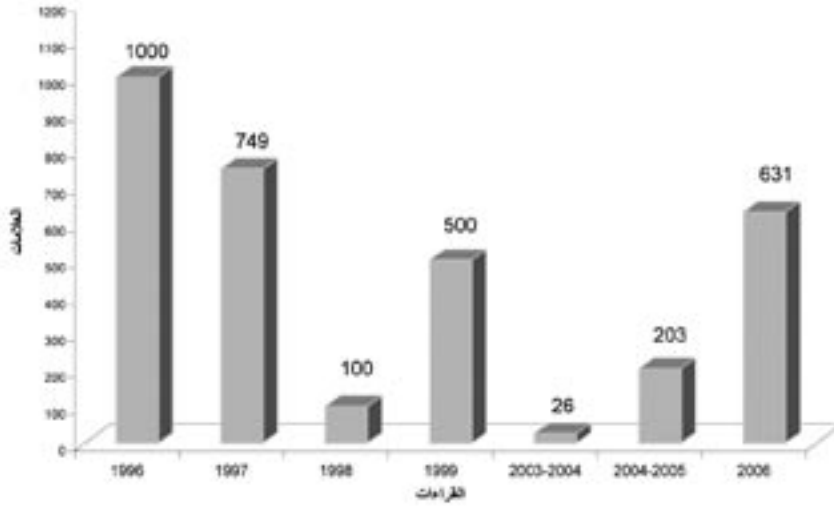
شكل رقم (١٨) : بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات السبع



٩ . عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة بشكل كبير مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءتين الخامسة (٢٦) والسادسة (٢٠٣) علامة وقد يعود الارتفاع في علامة المؤشر إلى الشرعية التي حظيت بها المجالس المحلية جراء الانتخابات المحلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٥ واهتمام المواطنين بمتابعة قضاياهم أمام السلطات المحلية في ظل غياب مؤسسات الإدارة المركزية (الحكومة) . لكن تبقى هذه العلامة متدنية مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الأولى . الشكل التالي يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات السبع .

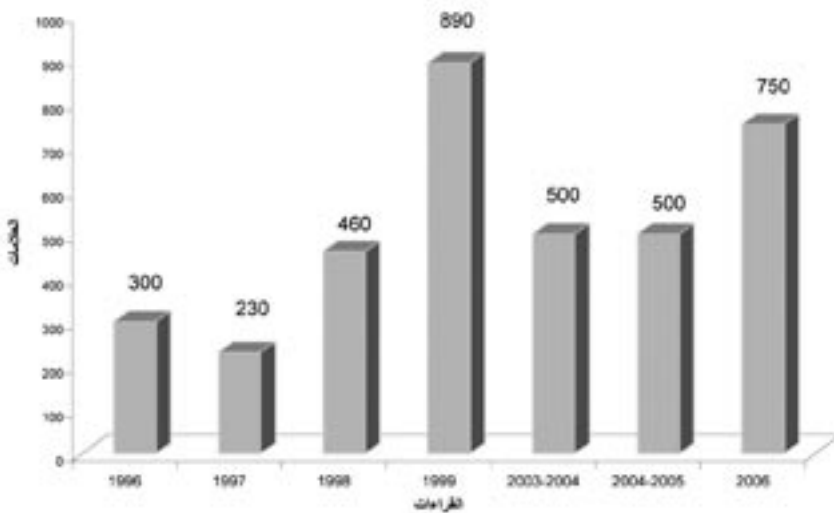
شكل رقم (١٩) : بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات السبع



#### ١٠ . عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا

ارتفعت بشكل ملحوظ علامة المؤشر في القراءة السابعة على ما كانت عليه في القراءتين السابقتين، أي ٧٥٠ علامة مقارنة ٥٠٠ في القراءتين السادسة والخامسة، ويعد هذا تقدماً مقارنة مع القراءات الثلاث الأولى. تجدر الملاحظة أن عدد القضايا المرفوعة في فترة القراءة السابعة هي الأعلى (٢٧٩ قضية) مقارنة بـ ١٠١ و ٢٤٤ قضية مرفوعة في فترة القراءتين السادسة والخامسة قضايا القراءة الخامسة. تشير العلامة التي حصل عليها المؤشر إلى زيادة الوعي لدى المواطنين ومؤسسات حقوق الإنسان باللجوء إلى محكمة العدل العليا وأيضاً ثقة الناس في هذه المحكمة، وفي الوقت نفسه مازال عدم تنفيذ مؤسسات السلطة التنفيذية لقرارات هذه المحكمة تؤثر بشكل كبير على الحقوق. أنظر الشكل رقم ٢٠.

شكل رقم (٢٠): بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات السبع



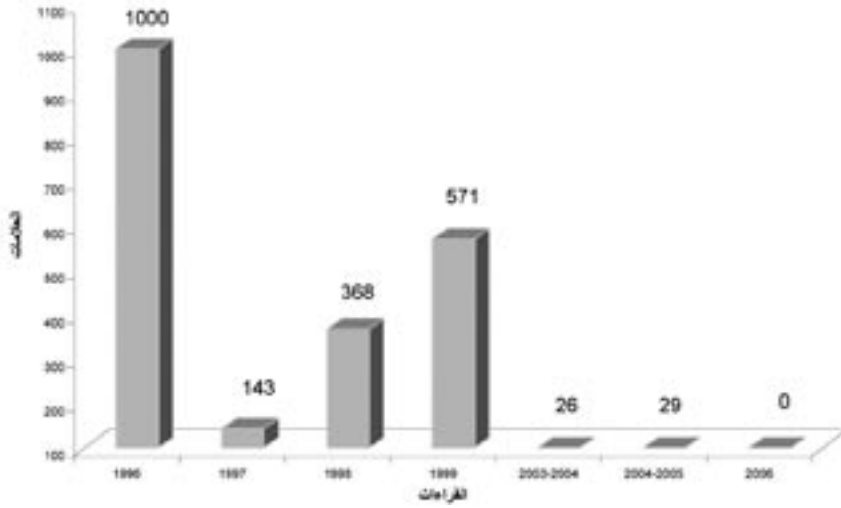
#### ١١ . نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

ارتفعت علامات هذا المؤشر بشكل كبير في القراءات الثلاث الأخيرة (الخامسة والسادسة والسابعة) فقد حصل على علامة (١٠٠٠) مقارنة بالعلامة التي حصل عليها (٢٩٤) في القراءتين الأولى والثانية، في حين علق احتساب هذا المؤشر في القراءتين الثالثة والرابعة (بسبب عدم توفر المعلومات). ويبدو أن هذا الارتفاع الحاد لم ينجم عن ازدياد الوعي النقابي لدى العمال، بل يعود ذلك في بعض جوانبه إلى انخفاض عدد العمال نتيجة الإغلاقات والحصار ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. وفي جانب ثان للحصول على بطاقة التأمين الصحي الحكومي التي تتطلب التسجيل في النقابات العمالية. وللحصول على المساعدات النقدية من خلالها.

#### ١٢ . نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

تظهر العلامات التي حصل هذا المؤشر، الذي يشير إلى إطلاع الجمهور ما يتم نقاشه من قوانين في المجلس التشريعي، أن هنالك تراجع كبير في ممارستها من قبل المجلس التشريعي، واقتصار الصحافة على تغطية جلسات المجلس وعمله الرقابي. يظهر الشكل رقم (٢١) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الست.

شكل رقم (٢١): بيان علامات المؤشر الثاني عشر في القراءات السبع



تحسنت علامة المؤشر بشكل ظاهر في القراءات الثلاث الأخيرة مقارنة مع القراءات الأربع الأولى ، وارتفعت علامة هذا المؤشر ٤٠ درجة في القراءة السابعة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة و ٢٠ درجة عن القراءة الخامسة .

#### ١٤ . نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

لم يحدث أي تغيير في علامة هذا المؤشر سواء انخفاضا أو ارتفاعا بسبب الاعتماد على المعلومات المتوفرة لهذا المؤشر في القراءة الأولى وعدم توفر معلومات جديدة . وبالرغم من صدور قانون التأمينات الاجتماعية في ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٣ إلا أنه لم يتم إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي قد توفر هذه الإحصائيات الرسمية فيما يتعلق بالقطاع الخاص .

#### ١٥ . نسبة الأمية بين الذكور والإناث ، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

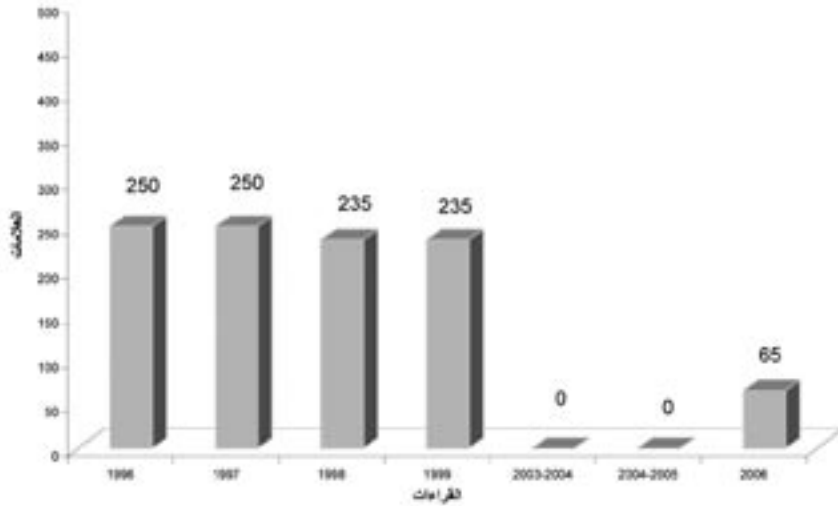
طراً على هذا المؤشر انخفاض في العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة . لكنها بقيت مرتفعة عن العلامات التي حصل عليها في القراءات الخمس الأولى .



## ١٦ . نسبة البطالة من قوة العمل

حصل انخفاض حاد في العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءات الثلاث الأخيرة، على الرغم من ارتفاع علامة المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالقراءتين الخامسة والسادسة إلا أنها بقيت متدنية جدا ما يدل على تدهور خطير في الوضع الاقتصادي الفلسطيني جراء الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل . أنظر الشكل التالي .

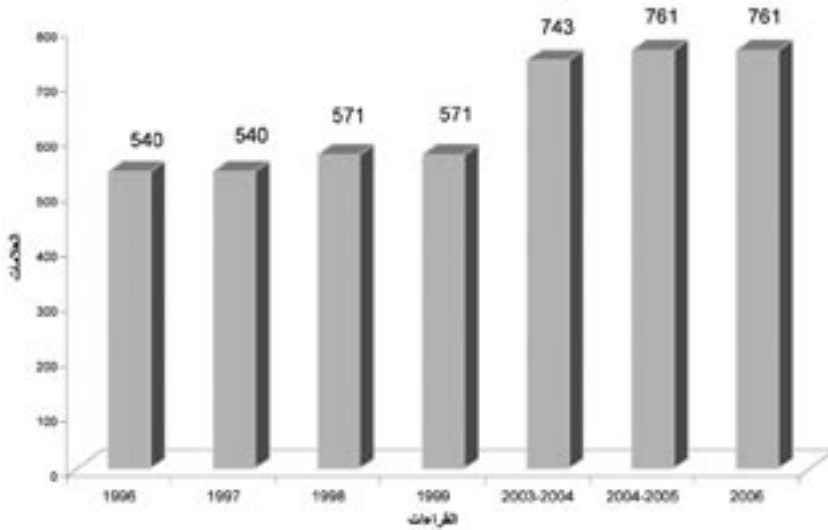
شكل رقم (٢٢) : بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات السبع



## ١٧ . نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

حافظت علامة المؤشر في القراءة السابعة على نفس العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة، واستمرت علامات هذا المؤشر بالارتفاع في القراءات الثلاث الأخيرة . وتغيرت العلامة بين متوسط علامات القراءات الأربع الأولى ٥٥٥ إلى ٧٤٣ في القراءة الخامسة و٧٦١ في القراءتين السادسة والسابعة . لا يمكن البناء على هذه العلامة في قياس التقدم في التأمين الصحي حيث أن سوء الأوضاع الاقتصادية ربما كان السبب في زيادة التأمين الصحي الحكومي للأسر التي تضررت في الانتفاضة أو فقدت عملها جراء الإغلاق . الشكل التالي يظهر علامات المؤشر في القراءات السبع .

شكل رقم (٢٣) : بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات السبع



#### ١٨ . كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

طراً ارتفاع طفيف على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة (٥٣٧) مقارنة مع القراءة السادسة (٥٠٠)، واستمرت علامة هذا المؤشر بالارتفاع بشكل مستمر في القراءات السبع على الرغم من الانخفاض الطفيف في القراءة السادسة (من ٣٩٨ في القراءة الأولى و٤١٨ في القراءة الثالثة إلى ٢٣٧ في القراءة السابعة). ويعد هذا تطوراً في المؤشر الدال على الكثافة السكانية، لكن هذه المتغيرات من النوع الذي تتغير بسرعة عبر الزمن.

#### ١٩ . إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

ارتفع هذا المؤشر إلى علامة ١٠٠٠ في القراءة السابعة نتيجة إجراء الانتخابات الرئاسية بداية عام ٢٠٠٥ وإجراء المرحلة الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية وإجراء الانتخابات التشريعية بداية عام ٢٠٠٦. وهذه العلامة تشير إلى تحسن البناء الديمقراطي في السلطة الفلسطينية.

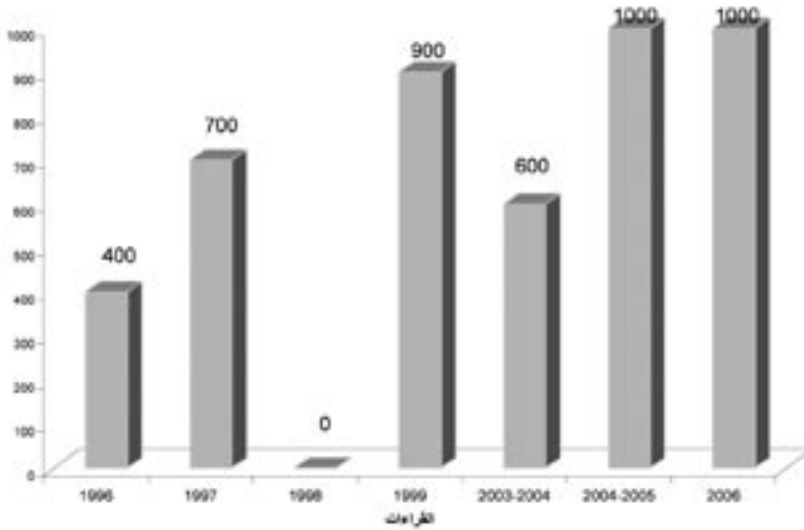
#### ٢٠ . عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات السبع، بسبب بقاء عدد من المعتقلين دون محاكمة لفترات طويلة ودون تقديم لوائح اتهام لبعضهم. وهذا مؤشر يدل على عدم احترام السلطة الفلسطينية للحقوق المدنية والسياسية.

## ٢١. عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

حافظ في هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر، في القراءتين السادسة والسابعة وهو تحسن كبير مقارنة مع القراءات السابقة. وعلى الرغم من أنه تم تحويل كافة القضايا المعروضة إلى هذه المحاكم إلى المحاكم النظامية إلا أنه يتطلب إصدار مرسوم رئاسي لإلغاء المرسوم الرئاسي المنشأ لمحاكم أمن الدولة عام ١٩٩٥. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٤): بيان علامات المؤشر الحادي والعشرون في القراءات السبع



## ٢٢. عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجناء

طراً تحسن على علامة هذا المؤشر (من ٨٩٣ في القراءتين الثالثة والرابعة إلى ١٠٠٠ في القراءات الخامسة والسادسة والسابعة) علماً أنه حتى الآن لا توجد سياسة موحدة في السجون المختلفة لاجراءات زيارة الأهالي.

## ٢٣. عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات السبع بسبب كثرة المجالات التي يطلب فيها الرجوع إلى أجهزة الأمن.

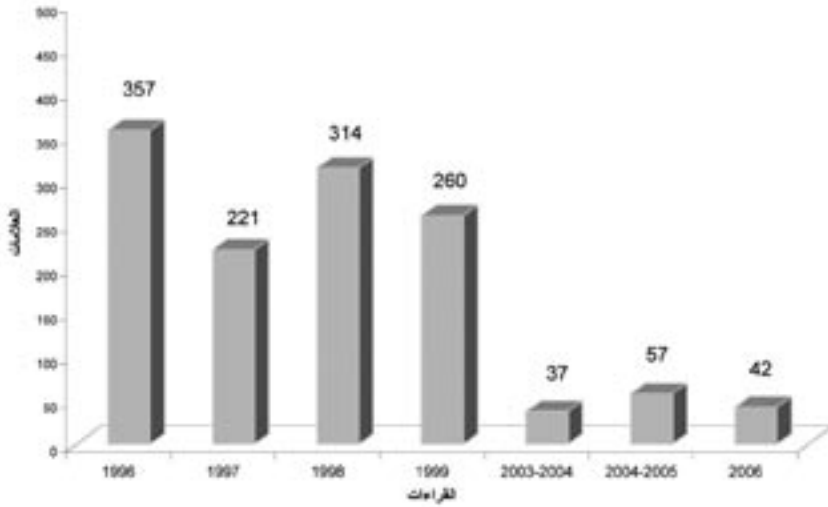
## ٢٤ . عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الست الأخيرة، بينما حصل في القراءة الأولى على علامة ٢٠٠ .

## ٢٥ . نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها

حصل هذا المؤشر على علامات متدنية في القراءات في القراءات الأربع الأولى فيما حصل على علامات متدنية جدا في القراءات الخامسة والسادسة والسابعة . كانت أدنى علامة حصل عليها هي (٣٧ علامة) في القراءة الخامسة . وهو مؤشر ذو دلالة لتقييم الناس للسلطة وخضوعها للمساءلة . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٥): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات السبع



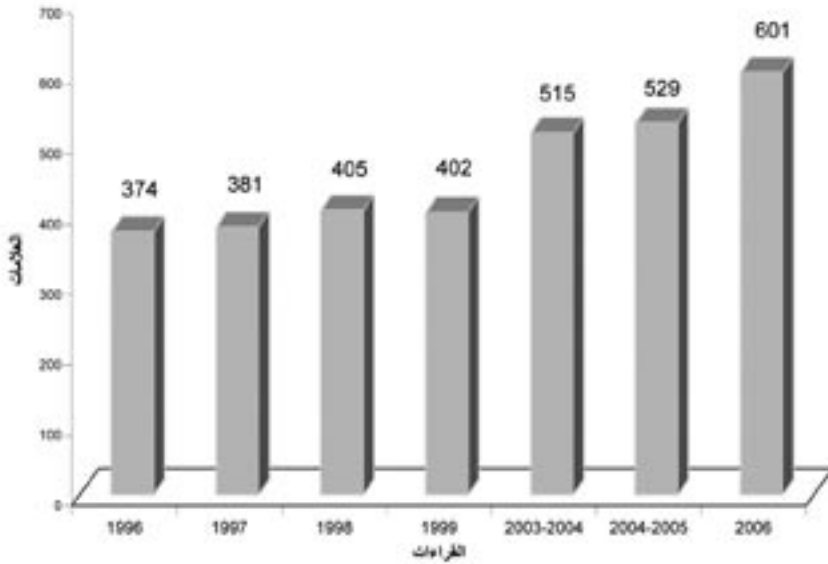
## ٢٦ . عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

حافظ هذا المؤشر على علامات مرتفعة في كافة القراءات ، وهي تتحسن من قراءة إلى أخرى .

## ٢٧. الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

تحسنت علامات هذا المؤشر بشكل مستمر (من ٣٧٤ في القراءة الأولى إلى ٦٠١ في القراءة السابعة) خلال القراءات السبع، مما يدل على شعور الناس بزوال حاجز الخوف إزاء السلطة تدريجياً. أنظر الشكل رقم ٢٦.

شكل رقم (٢٦): بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات الست



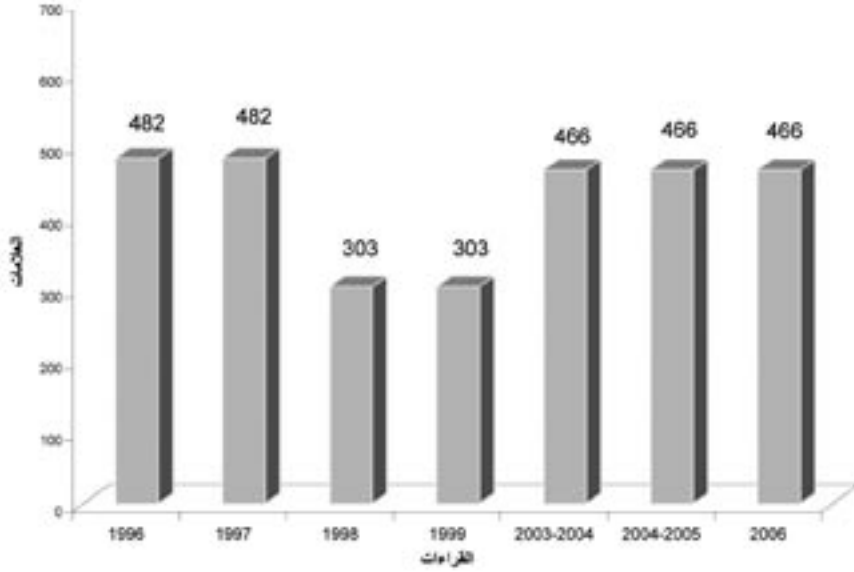
## ٢٨. عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

بقيت علامات هذا المؤشر صفراً، فيما عدا علامة متدنية (٢٣١) حصل عليها هذا المؤشر في القراءة الثانية.

## ٢٩. عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

حافظ هذا المؤشر في القراءات الثلاث الأخيرة على نفس العلامة (٤٦٦). وكان أدنى علامة حصل عليها (٣٠٣) في القراءتين الثالثة والرابعة (٣٠٣)، لكن لم يتخط علامة (٥٠٠). أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٧) : بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءات السبع



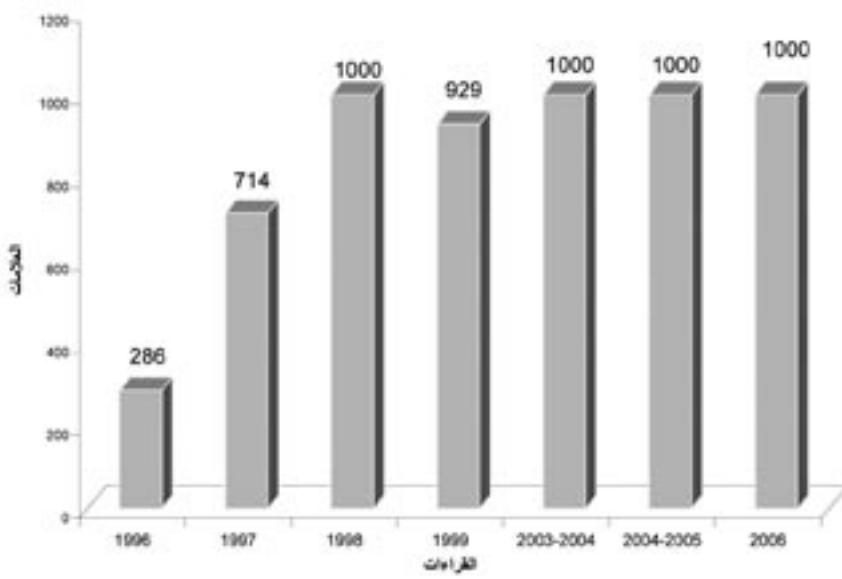
### ٣٠ . السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

حازت علامات هذا المؤشر على علامات عالية في القراءات السبع مع الارتفاع المطرد من قراءة إلى أخرى .

### ٣١ . تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

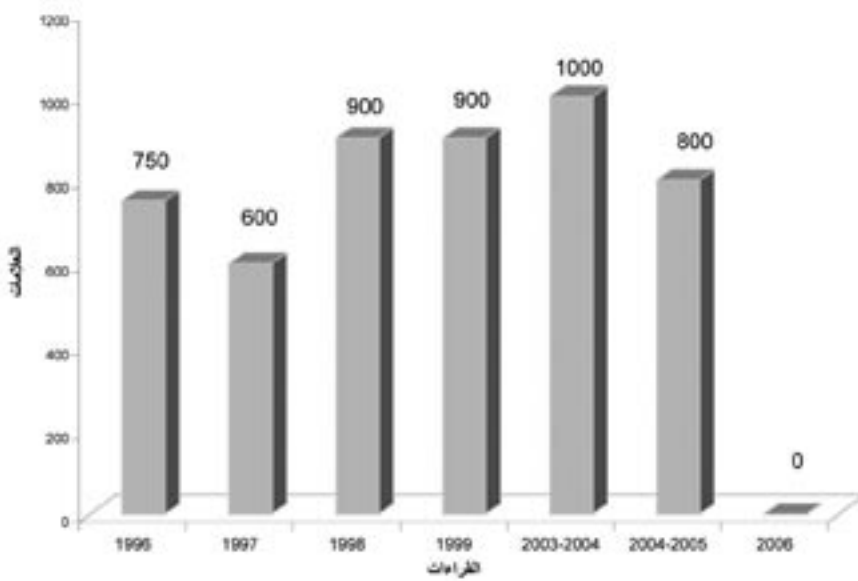
تشير علامات هذا المؤشر إلى تحسن كبير في سياسية السلطة تجاه منظمات حقوق الانسان بالمقارنة مع العلامة في القراءة الأولى . أنظر الشكل التالي .

شكل (٢٨): بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات السبع



٣٢. عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة  
 طراً انخفاض حاد على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة (صفر) وهي أدنى علامة يحصل عليها المؤشر في القراءات السبع. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٩) : بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات السبع



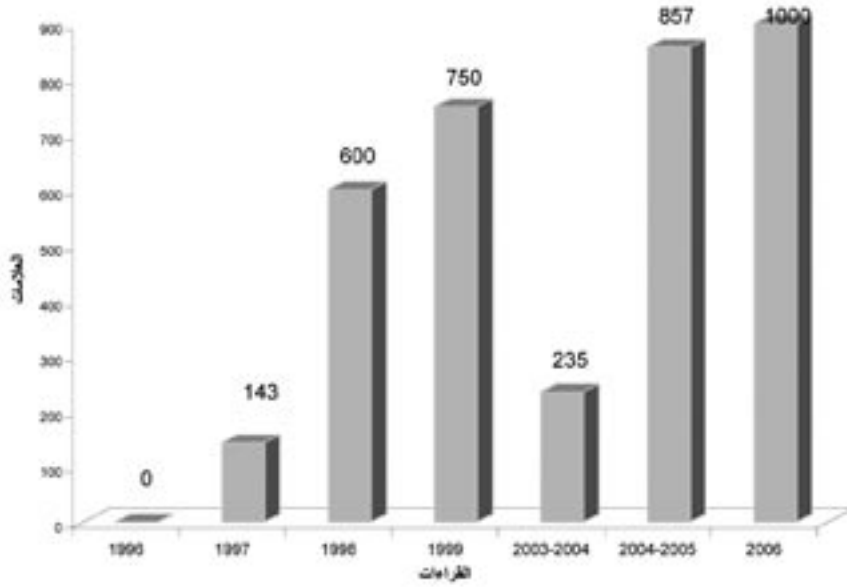
٣٣. عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية حافظ هذا المؤشر على علامة مرتفعة فيما عدا القراءة الثانية .

٣٤. عدد مشروعات القوانين المقررة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل كبير في القراءة السابعة مقارنة مع القراءات السابقة، على الرغم من أن المجلس التشريعي لم يقر سوى قانونين يتعلقان بتأجيل تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦، لاحترام الرئيس محمود عباس للقواعد الدستورية المنصوص عليها في القانون الأساسي فيما يتعلق بالآجال القانونية لإصدار القانون أو ردها للمجلس التشريعي . أنظر الشكل التالي .



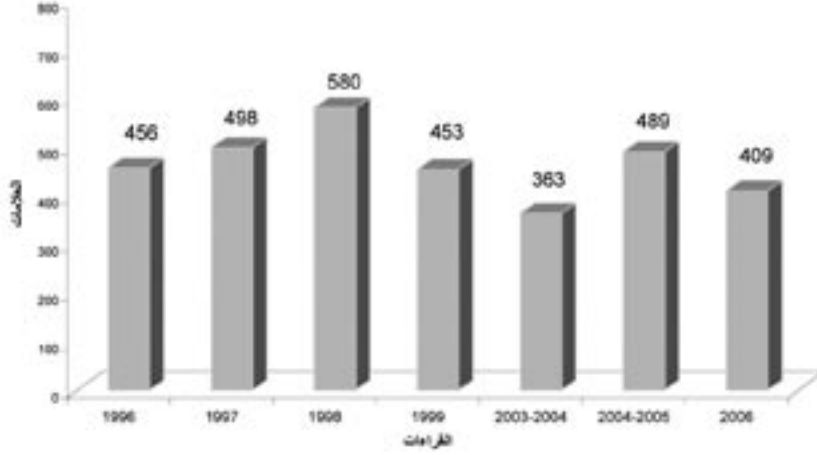
شكل رقم (٣٠): بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات السبع



### ٣٥. تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

طراً انخفاض على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة (٤٠٩ مقابل ٤٨٩)، في حين سجل أفضل علامة (٥٨٠) له في القراءة الثالثة التي تقيس تقييم الناس للوضع الديمقراطية عام ١٩٩٨. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٣١): بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات السبع



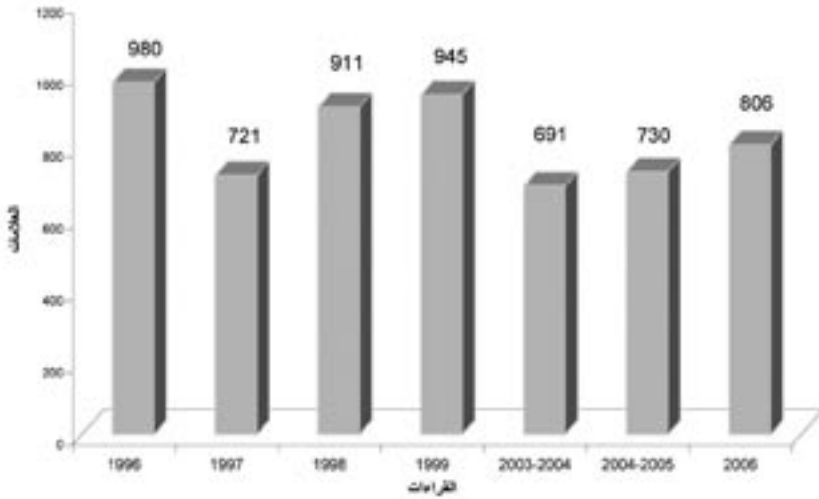
### ٣٦. استخدام الوساطة في التوظيف

استمر هذا المؤشر بالتدني والانخفاض في القراءات السبع وكانت أدنى علامة حصل عليها هذا المؤشر في القراءة السابعة التي تقيس تقييم الناس لاستخدام الوساطة في التوظيف لعام ٢٠٠٦، وتشير العلامات التي حصل عليها المؤشر إلى ازدياد ظاهرة الوساطة في التوظيف، وتجعل من هذه الظاهرة ذات أولوية على جدول مقاومة الفساد.

### ٣٧. تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة بالمقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءتين السادسة والخامسة. إلا أنها تبقى منخفضة مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في القراءات الأربع الأولى، ويمكن تفسير ذلك بأن النساء هن الأكثر تضرراً في أوقات الكساد الاقتصادي وازدياد البطالة ومن الإغلاق للأراضي الفلسطينية. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٣٢): بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات السبع



٣٨. نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

انخفضت على هذا المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة (من ٤٨٧ إلى ٤٠٠). بقيت علامات هذا المؤشر لم تتخط علامة الـ ٥٠٠ في القراءات كافة.

٣٩. نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

استمرت علامات هذا المؤشر بالبقاء في مستوى دون المتوسط ولم تتجاوز في أحسن حالاتها علامة (٥١٦) في القراءة السابعة.

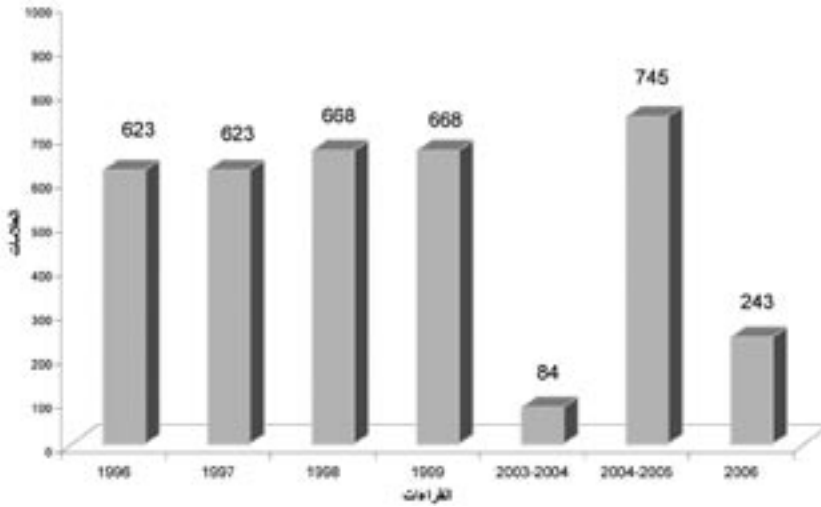
٤٠. تناسب أجور النساء والرجال

بقيت علامات هذا المؤشر مرتفعة خلال القراءات السبع.

٤١. نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

انخفضت علامة هذا المؤشر من (٧٤٥) في القراءة السادسة وهي أعلى علامة حصل عليها إلى (٢٤٣) في القراءة السابعة وهي ثاني أدنى علامة حصل عليها هذا المؤشر في القراءات جميعها. أنظر الشكل التالي.

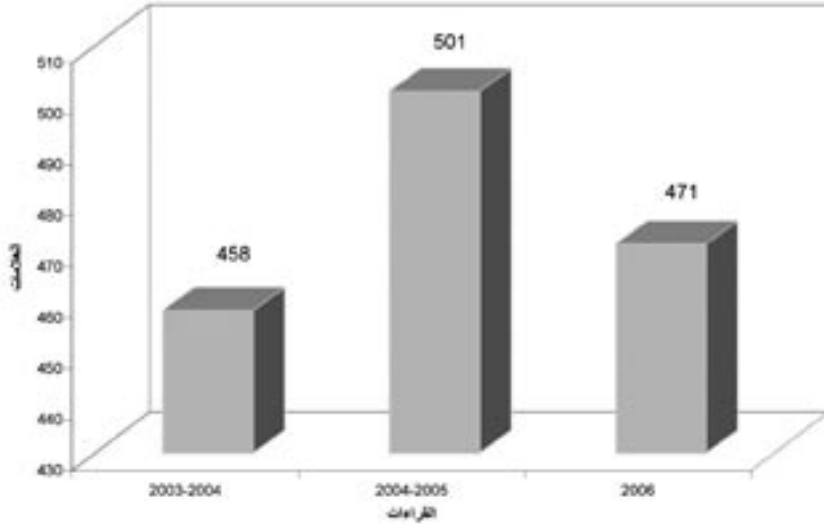
شكل رقم (٣٣): بيان علامات المؤشر الواحد والاربعون في القراءات السبع



#### ٤٢. تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءة السابعة (٤٧١) مقارنة مع القراءة السادسة (٥٠١) وهي علامة متدنية. وتم استحداث هذا المؤشر في القراءة الخامسة من ضمن التعديلات التي جرت على المقياس. انظر الشكل رقم ٣٤.

شكل رقم (٣٤): بيان علامات المؤشر الثاني والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة



#### ٤٣ . نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

طراً ارتفاع كبير على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة نتيجة إجراء السلطة الفلسطينية الانتخابات الرئاسية والمحلية والتشريعية بين نهاية عام ٢٠٠٤ وبداية عام ٢٠٠٦ . وحصل هذا المؤشر على علامة (٠) في القراءة الخامسة الأولى للمقياس لغياب الانتخابات العامة والمحلية في السنوات السابقة .

#### ٤٤ . وجود دستور أو قانون أساسي ويضمن المساواة

حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءات الثلاث الأخيرة (٧٥٠)، ويخصم ٢٥٠ نقطة منه مادام لا توجد آلية في الدستور لمساواة الرئيس الذي يتمتع عملياً بصلاحيات واسعة في الشؤون الداخلية والخارجية .

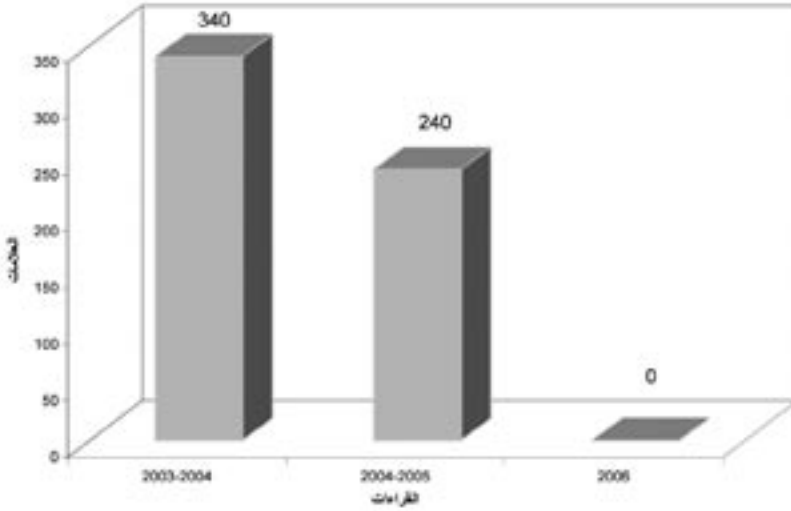
#### ٤٥ . خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

بقيت علامات هذا المؤشر على حالها وهي علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليه أي مؤشر ، مما يدل على أن السلطة التنفيذية ما زالت لا تحترم أحكام القانون الأساسي فيما يتعلق بمبدأ فصل السلطات والمساواة بين المواطنين .

## ٤٦. الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية

انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءة السابعة إلى الصفر، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، وذلك لعدم وجود موازنة معتمدة من الحكومة ومقرة من المجلس التشريعي تحدد نسبة اعتماد الموازنة العامة على المصادر الخارجية من جهة، واعتماد السلطة على تقديم السلف للموظفين خلال العام ٢٠٠٦ (فترة الدراسة) على المساعدات الخارجية. ما يدل على ازدياد اعتماد السلطة الفلسطينية على المنح والمساعدات الدولية وعدم قدرتها على اعتماد الموازنة العامة.

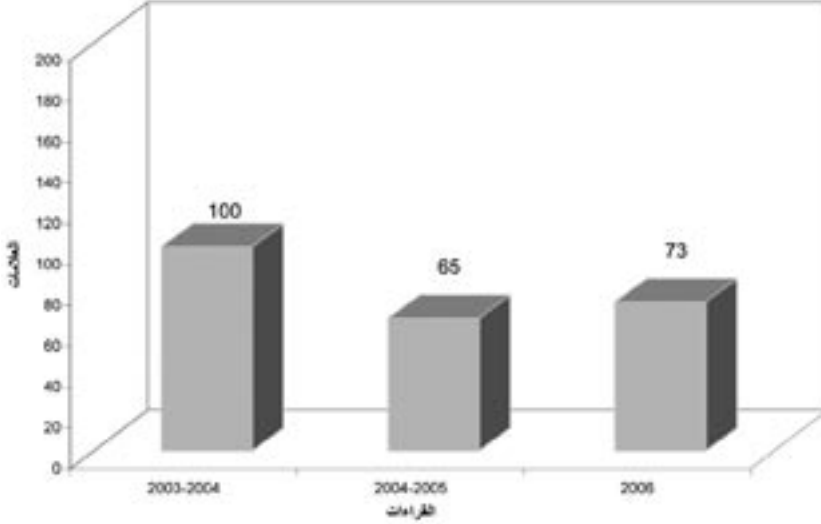
شكل رقم (٣٥): بيان علامات المؤشر السادس والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة



## ٤٧. مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية

طراً ارتفاع طفيف على العلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابعة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة السادسة (٧٣ مقابل ٦٥). بقيت علامات المؤشر متدنية جداً في القراءات الثلاث ما يدل على ازدياد المطالبة الشعبية بإجراء الإصلاحات السياسية. انظر الشكل التالي

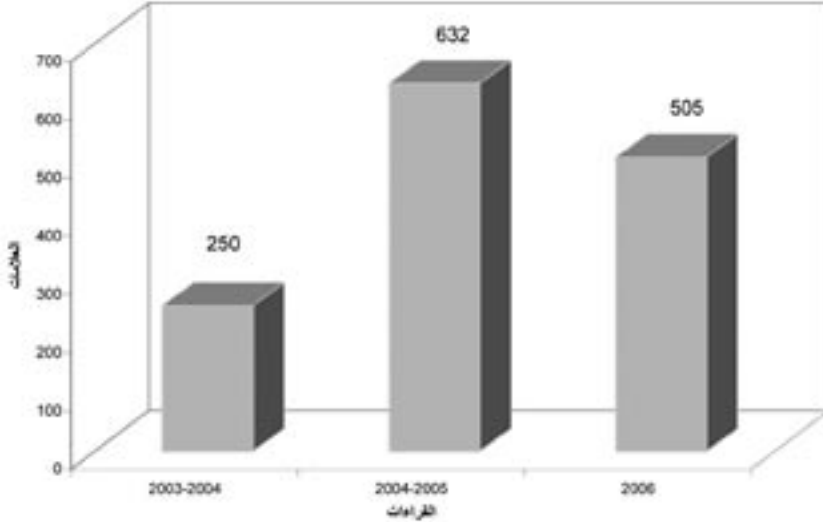
شكل رقم (٣٦): بيان علامات المؤشر السابع والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة



٤٨ . تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية

انخفضت علامات هذا المؤشر بشكل كبير في القراءة السابعة التي تقيس تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات خلال العام ٢٠٠٦ . ويبدو أن عدم قدرة الحكومة على تسيير عمل الوزارات والمؤسسات العامة والأزمة الاقتصادية واستمرار الفلتان الأمني كان عاملاً مؤثراً في فقدان ثقة الناس بقدرة الحكومة . انظر الشكل ٣٧ .

شكل رقم (٣٧) : بيان علامات المؤشر الثامن والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة

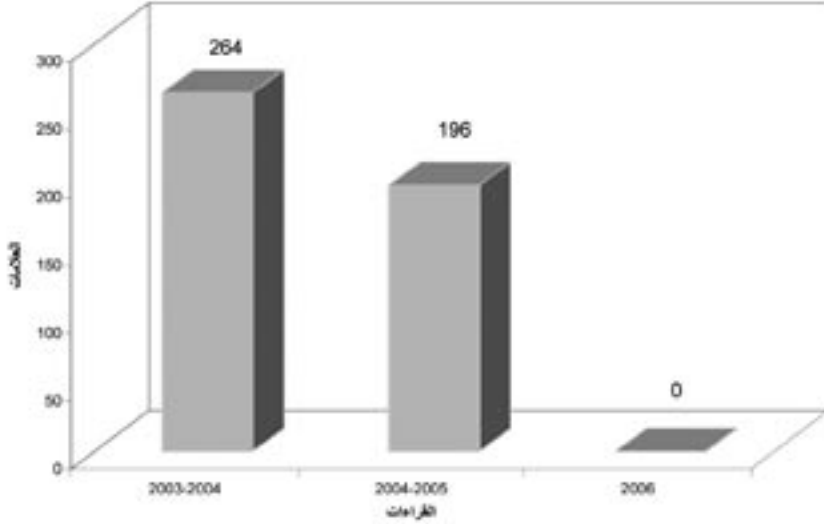


٤٩ . أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية

انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءة الأخيرة إلى علامة صفر مقارنة بـ ١٩٦ و ٢٦٤ في العامين الماضيين) وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر . وذلك لعدم وجود موازنة مقرة ومعتمدة لدى الحكومة ولا اعتماد الإنفاق على خدمات الشؤون الاجتماعية (التعليم والصحة والحالات الإنسانية) على مساعدات دولية تقدم مباشرة من الدول المانحة إلى الجهات والأفراد المستفيدة من هذه المساعدات ودون المرور بوزارة المالية . انظر الشكل التالي



شكل رقم (٣٨): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعون في القراءات الثلاث الأخيرة



#### ٥٠. سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر. ما يعني عدم وجود أمان شخصي على المستوى الفردي وعدم احترام النظام والقانون على المستوى العام.

#### (٣) مقارنة التصنيفات الثلاث في القراءات السبع

يستعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات الثلاث للقراءات السبعة. كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل، فإن هذه المقارنة مبنية على أساس الأوزان الجديدة للمؤشرات.

#### التصنيف الأول (القطاعات)

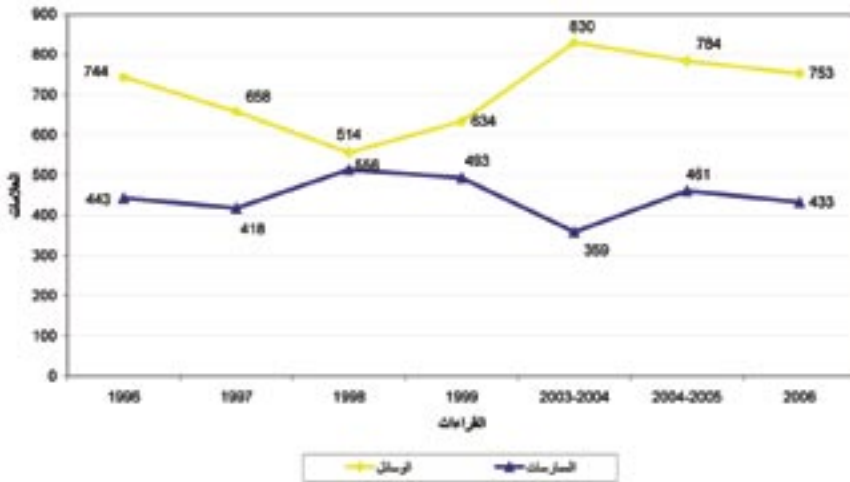
تنقسم مؤشرات هذا التصنيف إلى قطاعين: المؤشرات الدالة على وسائل، وتلك الدالة على ممارسات، ويبدو الفرق بين الاثنين واضحاً عند النظر إلى العلامات التي حازت كل منها في القراءات السبع، حيث يتضح تدني علامات قطاع الممارسات لتتراوح بين (٣٥٩-٥١٤) درجة، وكانت أدنى علامة حصل عليها قطاع الممارسات هي في القراءة الخامسة. ويلاحظ أن علامات قطاع الوسائل بقيت في موقف جيد وارتفعت في القراءة

الخامسة لتصل (٨٣٠) وذلك ناتج عن نشر القانون الأساسي وتضمين القوانين قواعد قانونية تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. انظر جدول رقم (٨) وشكل رقم (٣٩) أدناه.

جدول رقم (٨): علامات التصنيف الأول في القراءات السبع

القراءة للأعوام	قطاع الوسائل	قطاع الممارسات
الأولى ١٩٩٦	٧٤٤	٤٤٣
الثانية ١٩٩٧	٦٥٨	٤١٨
الثالثة ١٩٩٨	٥٥٦	٥١٤
الرابعة ١٩٩٩	٦٣٤	٤٩٣
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٨٣٠	٣٥٩
السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٧٨٤	٤٦١
السابعة ٢٠٠٦	٧٥٣	٤٣٣

شكل رقم (٣٩): مقارنة متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات السبع



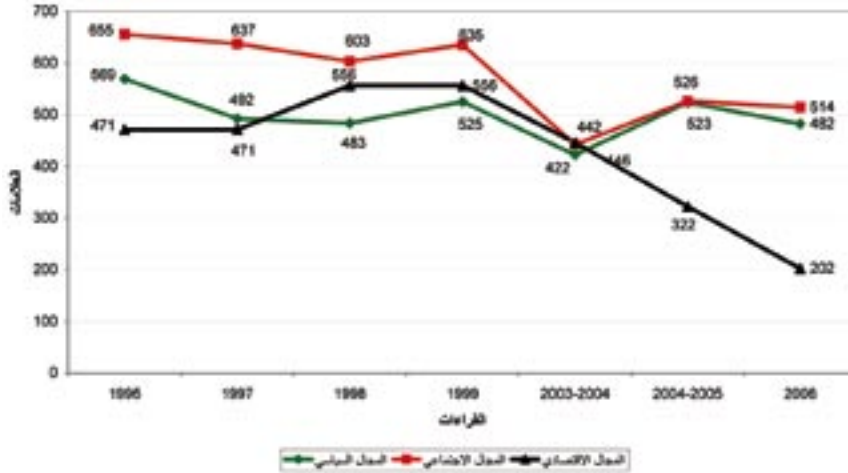
## التصنيف الثاني (المجالات)

تظهر مقارنة علامات التصنيف الثاني في القراءات السبع، أن علامتي المجالين السياسي والاجتماعي في القراءة الخامسة كانتا الأكثر تدنياً بالمقارنة مع كافة القراءات. وانخفض متوسط علامات المجال الاقتصادي إلى أدنى مستوى في القراءة السابعة (٢٠٢) مسجلاً نسبة انخفاض ٣٧٪ عن القراءة السادسة و٥٥٪ عن القراءة الخامسة. الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٤٠) أدناه يوضحان هذه الصورة.

جدول رقم (٩): علامات التصنيف الثاني في القراءات السبع

القراءة	المجال السياسي	المجال الاجتماعي	المجال الاقتصادي
الأولى ١٩٩٦	٥٦٩	٦٥٥	٤٧١
الثانية ١٩٩٧	٤٩٢	٦٣٧	٤٧١
الثالثة ١٩٩٨	٤٨٣	٦٠٣	٥٥٦
الرابعة ١٩٩٩	٥٢٥	٦٣٥	٥٥٦
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٢٢	٤٤٢	٤٤٦
السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٥٢٣	٥٢٦	٣٢٢
السابعة ٢٠٠٦	٤٨٢	٥١٤	٢٠٢

شكل رقم (٤٠): مقارنة متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات السبع



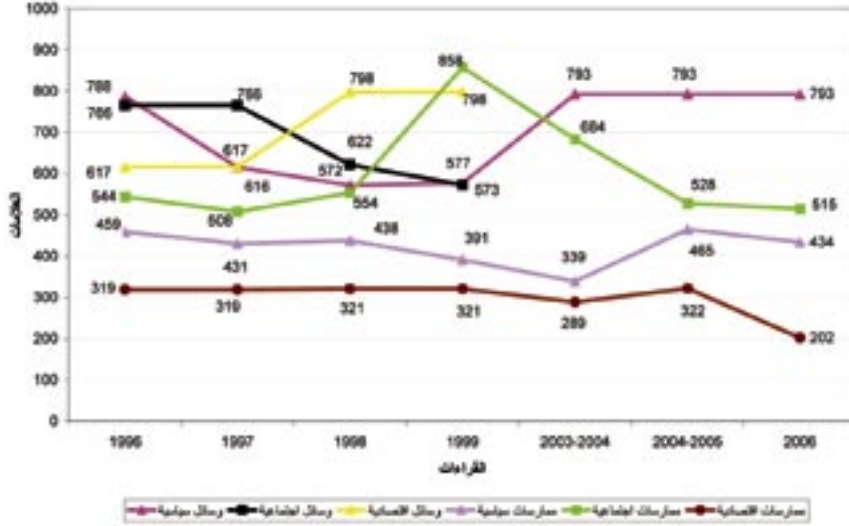
## التصنيف المزدوج

يشير الجدول رقم (١٠) إلى انخفاض العلامة التي حصلت عليها "الممارسات السياسية" إلى (٤٣٤) في القراءة السابعة أي بانخفاض ٣١ درجة عن القراءة السادسة لكنها بقيت مرتفعة عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة الخامسة بـ ٩٥ درجة، وهي العلامة الأدنى التي حصلت عليها "الممارسات السياسية" في جميع القراءات. انخفضت علامة "الممارسات الاجتماعية" إلى (٥١٥) أي بانخفاض ١٣ درجة عن القراءة السادسة و ١٦٩ درجة عن القراءة الخامسة. وانخفضت علامة "الممارسات الاقتصادية" بشكل كبير مقارنة مع القراءة السابقة (٢٠٢ مقابل ٣٢٢ وهي أعلى علامة حصلت عليها في كافة القراءات). وقد حافظت علامات الوسائل السياسية على علامة جيدة في كافة القراءات. الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٤١) يوضحان صورة التطورات في القراءات السبع.

## جدول رقم (١٠) علامات التصنيف المزدوج في القراءات السبع

ممارسات اقتصادية	ممارسات اجتماعية	ممارسات سياسية	وسائل اقتصادية	وسائل اجتماعية	وسائل سياسية	القراءة للأعوام
٣١٩	٥٤٤	٤٥٩	٦١٧	٧٦٦	٧٨٨	الأولى ١٩٩٦
٣١٩	٥٠٨	٤٣١	٦١٧	٧٦٦	٦١٦	الثانية ١٩٩٧
٣٢١	٥٥٤	٤٣٨	٧٩٨	٦٢٢	٥٧٢	الثالثة ١٩٩٨
٣٢١	٨٥٨	٣٩١	٧٩٨	٥٧٣	٥٧٧	الرابعة ١٩٩٩
٢٨٩	٦٨٤	٣٣٩			٧٩٣	الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٢٢	٥٢٨	٤٦٥			٧٩٣	السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
٢٠٢	٥١٥	٤٣٤			٧٩٣	السابعة ٢٠٠٦

شكل رقم (٤١): مقارنة متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات السبع



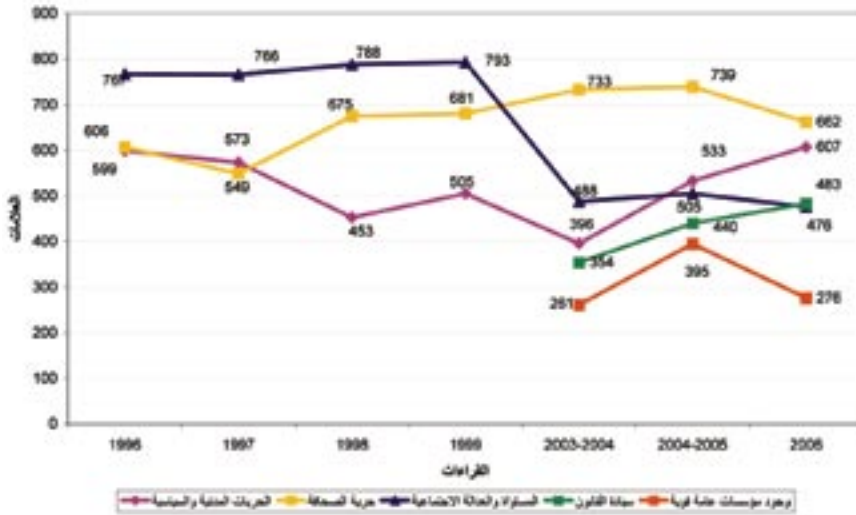
### التصنيف الثالث

تظهر مقارنة التصنيف الثالث في القراءات السبع، أي حسب القيم، أن علامات ثلاثة قيم هي حرية الصحافة والمساواة والعدالة الاجتماعية ووجود مؤسسات قوية قد انخفضت في القراءة السابعة مقارنة بالقراءة السادسة، وأن علامة المساواة والعدالة الاجتماعية (٤٧٦) في القراءة السابعة هي الأدنى في كافة القراءات، وحصلت قيمة "وجود مؤسسات قوية" على علامة متدنية جدا (٢٧٦) في القراءة السابعة مقارنة مع علامات القراءة السادسة على الرغم من ارتفاعها بخمسة عشر درجة عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة الخامسة، وانخفضت علامة حرية الصحافة (٦٦٢) مقارنة بالقراءات الأربع السابقة. ارتفعت علامة "سيادة القانون" (٤٨٣) وهي الأعلى مقارنة مع القراءة السادسة (٤٤٠) وذلك بسبب ارتفاع علامة المؤشر الخاص بعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا وتنفيذ الأحكام الصادرة عنها. كما أن العلامات التي حصلت عليها "احترام الحريات المدنية والسياسية" ارتفعت الى (٦٠٧) مجتازة العلامة التي حصلت عليها في القراءة الأولى وكانت أدنى علامة لهذه القيمة في القراءة الخامسة وذلك بسبب ارتفاع علامة المؤشرين المتعلقين بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وبأداء السلطات المحلية. يظهر الجدول رقم (١١) والشكل رقم (٤٢) علامات القيم في القراءات السبع.

## جدول رقم (١١): علامات التصنيف الثالث في القراءات السبع

القضاء والمجلس التشريعي	العلاقة الإدارية	وجود مؤسسات قوية	سيادة القانون	المساواة والعدالة الاجتماعية	حرية الصحافة	الحريات المدنية والسياسية	القراءة للأعوام
٧٥٣	٤٤٩			٧٦٧	٦٠٦	٥٩٩	١٩٩٦
٢٥٣	٥٠٠			٧٦٦	٥٤٩	٥٧٣	١٩٩٧
٣٥١	٤٥٧			٧٨٨	٦٧٥	٤٥٣	١٩٩٨
٥٥٤	٤٥٩			٧٩٣	٦٨١	٥٠٥	١٩٩٨
		٢٦١	٣٥٤	٤٨٨	٧٣٣	٣٩٦	٢٠٠٤-٢٠٠٣
		٣٩٥	٤٤٠	٥٠٥	٣٧٩	٥٣٣	٢٠٠٥-٢٠٠٤
		٢٧٦	٤٨٣	٤٧٦	٦٦٢	٦٠٧	٢٠٠٦

## شكل رقم (٤٢): مقارنة متوسط لعلامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات السبع



## التوصيات

رغم التأثير الإيجابي الكبير الذي تركه إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في مطلع عام ٢٠٠٦ على شرعية الحكم والنظام السياسي وانفتاحه ليشمل كافة عناصر الطيف السياسي الفلسطيني، فإن ذلك الحدث بحد ذاته ورغم ضخامته لم يكن كافياً لإحداث نقلة نوعية في عملية التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية. كما أن ردود الفعل المحلية والدولية على نتائج الانتخابات التشريعية ساهمت بفاعلية في تحجيم ذلك الإنجاز الكبير وتقليص، بل وإلغاء، مردوده الإيجابي على بنية النظام السياسي ومؤسسته كالبرلمان والقضاء. بل إن المقاطعة الدولية للحكومة الفلسطينية وانحياز رئيس السلطة الفلسطينية للمعارضة ساهما في تراجع علامة مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٦ بثمانية وعشرين درجة، من ٥٠٩ إلى ٤٨١، ناقلاً بذلك النظام السياسي الفلسطيني من نظام يسير نحو التحول الديمقراطي إلى نظام يسير نحو السلطوية.

كان من أبرز علامات التحول الديمقراطي في عام ٢٠٠٦ بالإضافة لإجراء الانتخابات التشريعية، تحسن أداء الهيئات المحلية وازدياد نشاط وعمل محكمة العدل العليا، وتحسن تقييم الرأي العام لقدرة الناس على انتقاد السلطة بدون خوف، وتحسن مكانة المرأة في العمل الحكومي والمنظمات الأهلية، وتقارب أجور النساء والرجال. لكن التطورات السلبية كان أقوى من هذه التحولات الإيجابية، فقد تراجعت بقوة مؤشرات هامة تتعلق بعمل البرلمان الرقابي والتشريعي، وتقييم الجمهور لأداء المؤسسات العامة، وتقييم الجمهور لأوضاع الديمقراطية بشكل عام، وتقييم الجمهور لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية. واعتقادات الجمهور حول دور الوساطة في التوظيف، وتراجع الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب والمنظمات الأهلية، وازدياد نسبة الأمية، بالإضافة لتراجع كبير في نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة.

تشير المراجعة التفصيلية لنتائج المقياس لعام ٢٠٠٦ للعديد من الفجوات القديمة والجديدة التي تتطلب جهداً جماعياً من المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية ومؤسسة الرئاسة لمعالجتها بهدف تعزيز عملية التحول الديمقراطي. ينبغي أن توضع القضايا والاستخلاصات التالية على رأس أولويات السلطة ومجلسها التشريعي وجهازها القضائي:

(١) ينبغي تظافر الجهود لإنهاء حالة الاحتقان والتمزق الداخلي التي تعرقل مساعي الإصلاح وتعطل إمكانية تقوية المؤسسات العامة وتزيد من حدة الفلتان الأمني وغياب القانون وتشجع أطرافاً دولية على مقاطعة ومحاصرة السلطة اقتصادياً وسياسياً. إن استمرار هذا الاحتقان الداخلي والمقاطعة الخارجية لا يهدد فقط بتدمير عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، بل بتدمير السلطة نفسها ودفع الفلسطينيين نحو الصراع الداخلي الدامي.

(٢) كما في المقياس السابق، يظهر المقياس الراهن أن أكثر نقاط النظام السياسي الفلسطيني ضعفاً هي تلك المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة. إن وجود هذه المؤسسات الفاعلة هو شرط ضروري لأي عملية تحول ديمقراطي في فلسطين. إن الصراع الداخلي الراهن بين القوى السياسية الرئيسية وبين الرئاسة من جهة والمجلس التشريعي والحكومة من جهة أخرى يساهم بقوة في تمزيق المؤسسات العامة وإضعاف قدرتها على تقديم الخدمات وخاصة في مجالات فرض النظام والقانون وتوفير الخدمات الإدارية.

(٣) إن هناك فجوة كبيرة لا تزال واضحة بين تشريعات ونظم النظام السياسي وممارساته. إن السبب الرئيسي في انخفاض المقياس لهذا العام وللأعوام السابقة يعود أساساً للعلامات المنخفضة جداً التي حصلت عليها مؤشرات "الممارسة" فيما جاءت علامات "الوسائل" عالية جداً. لمعالجة هذا لخلل ينبغي الانتباه في المرحلة القادمة لتفعيل تلك الأدوات القادرة على ردم الفجوة. فمثلاً ينبغي تمكين المجلس التشريعي من أداء دوره الرقابي والتشريعي بشكل أكثر فاعلية، كما ينبغي تفعيل ديوان الرقابة المالية والإدارية ونشر تقاريره السابقة والحالية. كذلك ينبغي على مؤسسة الرئاسة التوقف عن خرق القانون الأساسي في تعاملها مع مجلس الوزراء مثل مشاركته في مسؤولياته المالية والأمنية أو التهديد بإجراء استفتاء أو انتخابات جديدة وينبغي على مجلس الوزراء هو أيضاً التوقف عن مخالفة القانون كما هو الحال في تشكيل "القوة التنفيذية" أو في التعيينات في الجهاز الإداري أو في الالتزام بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالمال العام والميزانية.

(٤) قد تشكل بعض الجوانب في طبيعة المجتمع الفلسطيني التقليدية معيقاً لعملية التحول الديمقراطي. رغم صعوبة التعامل مع هذه المشكلة على المدى القصير، فإن هناك حاجة ماسة للاهتمام تلك الجوانب الاجتماعية، وخاصة تلك المتعلقة بما يلي:

- العمل على بلورة نظام ضمان اجتماعي فعال وتجديد الموارد المالية اللازمة له.
- الاهتمام ببرامج محو الأمية.
- إكمال إجراء الانتخابات المحلية.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على إجراء انتخابات دورية لاختيار مسؤوليها الرئيسيين.
- مراقبة تطبيق نظام الخدمة المدنية ومحاربة آفة الواسطة في التعيينات.
- مراقبة وتنظيم الأنظمة والإجراءات الكفيلة بعدم التمييز ضد المرأة في التوظيف والرواتب.



٥) هناك حاجة ماسة لمنع التضارب في الصلاحيات بين المؤسسات العامة وخاصة بين الرئاسة ومجلس الوزراء. إن المطلوب تحديداً هو مراجعة كافة القوانين التي سبقت صدور القانون الأساسي المعدل بهدف ضمان توافقها مع التعديلات التي أدخلت عليه.

٦) ينبغي عدم إدخال الجهاز القضائي في الصراعات الحزبية والسياسية في النظام السياسي وينبغي عدم التدخل في التعيينات والتنقلات داخل هذا الجهاز الحساس. إن قدرة السلطة القضائية الراهنة على لعب دور الحكم بين المؤسسات العامة المختلفة ضئيلة للغاية بسبب فقدان هذا الجهاز للمصداقية نتيجة للتدخلات السابقة في عمله ونجاح محاولات تهميشه وإضعافه. لهذا السبب لم تتمكن المحاكم من لعب دور إيجابي في العملية الانتخابية على المستوى المحلي ولن تنجح على الأرجح في معالجة النزاع الراهن بين مؤسستي الرئاسة والمجلس التشريعي.

٧) يؤدي الصراع السياسي الراهن بين فتح وحماس وبين الرئاسة والمجلس التشريعي إلى إضعاف دور المجلس التشريعي وعرقلة جهوده التشريعية والرقابية. إن هناك حاجة ماسة لبلورة توازن داخلي في عمل المجلس التشريعي بحيث تتمكن القوتان الرئيسيتان في داخله من التعاون المتبادل لخدمة العمل التشريعي المشترك. لكي ينجح ذلك، ينبغي على الأغلبية عدم استخدام قدرتها العددية في حسم المناقشات والمداومات الداخلية وإظهار حساسية أكبر تجاه الأقلية. كما ينبغي أن يواكب ذلك تفاهم مماثل بين رئاسة المجلس التشريعي من جهة ورئاسة السلطة من جهة أخرى.

٨) توقفت خلال عام ٢٠٠٦ جهود الإصلاح الأمني وبالتالي ضاعت إنجازات عام ٢٠٠٥. بل إن الخلافات السياسية الراهنة حول دور "القوة التنفيذية" وجهاز الأمن الوقائي تؤدي إلى اشتعال المواجهات المسلحة والفشل التام في فرض النظام والقانون واستمرار شكوى المواطنين من فقدان الأمن والسلامة لهم ولعائلاتهم. إن أي إصلاح مؤسسي لقطاع الأمن يجب أن يبدأ بسن قانون أساسي للأمن يحدد مهام وتنظيم وطرق مساءلة الأجهزة الأمنية بحيث يكون متوافقاً مع القانون الأساسي المعدل الذي يضمن اختصاص مجلس الوزراء بمسؤولية حفظ النظام العام والأمن الداخلي، كما يضمن مساءلة فعالة للمجلس التشريعي على كافة نشاطات الأجهزة الأمنية من خلال مساءلة وزارة الداخلية ورئاسة الوزراء.



## طرق احتساب المقياس الديمقراطي

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الأول	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة التي تصرف على التعليم والصحة	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة $\times 1000$ ١٢٪ (نسبة مجتمع متقدم)
المؤشر الثاني	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر، وتزيد العلامة ١٠٠ نقطة لكل تحقيق، تزيد العلامة ٢٥٠ نقطة لكل طرح حجب ثقة.
المؤشر الثالث	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين	القيمة لهذا المؤشر توزع كالاتي: ١٠٠٠٠ لحرية تشكيل الأحزاب. يتم تقديرها بناء على دراسة القانون الأساسي والقوانين الأخرى.
المؤشر الرابع	احترام حقوق الأقليات، حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين	يتم تقدير العلامة وفق نص القانون الأساسي.
المؤشر الخامس	التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة وينقص بما مقداره ١٠٠ نقطة لأية حالة إقالة أو تعيين بطريقة غير نظامية. ويزيد بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل حالة تعيين بطريقة نظامية.
المؤشر السادس	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠ نقطة للسماح بوجود محطات خاصة.
المؤشر السابع	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد بما مقداره ١٠ نقاط لكل موقف. والأساس المستخدم هنا هو توقع ظهور موقف واحد على الأقل للمعارضة يوميا.

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الثامن	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	(نسبة الناس الذين يعتقدون أن الصحافة حرة $\times 1000$ ) + (نسبة الذين يعتقدون أنها بين $500 \times$ ) + (نسبة الذين لا يعتقدون بأن الصحافة حرة $\times$ صفر). ويتم الحصول على هذه النسبة من استطلاع الرأي العام.
المؤشر التاسع	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	تحتسب القيمة كالتالي نسبة الطعون من القرارات الكلية $\times 1000$ ٪١٠ وإذا كانت النسبة أكبر من ٪١٠ يعطى هذا المؤشر علامة ١٠٠٠. إن هذه النسبة تعبير عن وعي الأفراد لحقوقهم وإذا كانت النسبة أكثر من ٪١٠ يعتبر المجتمع متقدما من هذه الناحية.
المؤشر العاشر	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين القسم الأول يتعلق بعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، والقسم الثاني يتعلق بمدى تنفيذ الأحكام الصادرة، ويعطى لكل قسم من المؤشر ٥٠٠ نقطة على النحو التالي، القسم الأول: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره صفر، وتزيد بما مقداره ٥ نقاط لكل قضية. والقسم الثاني: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة، وينقص بما مقداره ٢٥٠ نقطة عن كل حكم يصدر عن محكمة العدل العليا ولم ينفذ.
المؤشر الحادي عشر	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	اعتبرنا أن النسبة المقبولة لأعضاء النقابات العمالية من قوة العمل هي ٪٢٠، وعليه تصبح قيمة هذا المؤشر. العلامة = نسبة المنتسبين للنقابات من قوة العمل $\times 1000$ ٪٢٠
المؤشر الثاني عشر	نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي: نسبة القوانين التي تنشر من القوانين المطروحة $\times 1000$ . إذا لم يتم طرح أي من القوانين يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة.
المؤشر الثالث عشر	التسرب من المدارس	العلامة تساوي $1000 (٠.٥ - \text{نسبة التسرب})$ ٪٥٠ إذا كانت نسبة التسرب ٪٥ أو أكثر فتكون العلامة صفرا.
المؤشر الرابع عشر	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	تحتسب العلامة كالتالي: نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين $\times 1000$ .

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الخامس عشر	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	<p>تحتسب العلامة كالتالي:</p> <p>(١) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الأمية .</p> <p>(٢) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق .</p> <p>(٣) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الأمية لكل من الرجال والنساء .</p> <p>(٤) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق لكل من الرجال والنساء .</p> <p>١- تنقص علامة الأمية بما مقداره ٢٥ نقطة لكل ١٪ في نسبة الأمية . وعليه، تصبح العلامة المخصصة لنسبة الأمية صفراً إذا كانت نسبة الأمية ١٠٪ أو أعلى .</p> <p>٢- اعتبرنا أن النسبة المعقولة لحملة البكالوريوس فما فوق من الأفراد فوق سن الثامنة عشرة هو ٢٠٪، وعليه، فإن العلامة لهذا المؤشر تعادل:</p> $\frac{250 \times \text{نسبة حملة البكالوريوس فما فوق}}{20\%}$ <p>٣- العلامة تساوي (نسبة الأمية بين الرجال) <math>\times 250</math></p> <p>نسبة الأمية بين النساء</p> <p>إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أقل منها بين النساء .</p> <p>أما إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أكبر منها بين النساء تصبح قيمة هذه العلامة كما يلي :</p> $\frac{250 \times \text{العلامة تساوي (نسبة الأمية بين النساء)}}{250 \times \text{نسبة الأمية بين الرجال}}$ <p>٤- العلامة تساوي (نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء) <math>\times 250</math></p> <p>نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال</p> <p>إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أقل من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال . أما إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أكثر من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال تصبح العلامة :</p> $\frac{250 \times \text{العلامة تساوي (نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال)}}{250 \times \text{نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء}}$ <p>تجمع العلامات الأربعة للحصول على علامة المؤشر .</p> <p>أما نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث . تحتسب العلامة كالتالي:</p> $\frac{\text{النسبة}}{1000} \times 50$ <p>( أي النسبة المثالية)</p>
المؤشر السادس عشر	نسبة البطالة من قوة العمل	<p>اعتبرت النسبة المقبولة للبطالة ٥٪ . وعليه تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي : بحيث تبدأ علامة هذا المؤشر بـ ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ٥٠ نقطة لكل ١٪ زيادة فوق الـ ٥٪ . إذا كانت نسبة البطالة أكثر من ٢٥٪ تصبح قيمة هذا المؤشر صفراً .</p>

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر السابع عشر	نسبة الأفراد المؤمنين صحياً	تحتسب العلامة كالتالي : العلامة تساوي $1000 \times$ نسبة الأفراد الذين يتمتعون بتأمين صحي .
المؤشر الثامن عشر	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة) .	العلامة تساوي $1000 \times$ (إذا كانت كثافة السكن أكبر من واحد) $\frac{\text{كثافة السكن}}{\text{كثافة الأفراد}}$ اعتبر كثافة السكان المثالية شخصاً لكل غرفة . أما إذا كانت كثافة السكان أقل من واحد للغرفة تصبح العلامة $1000$ .
المؤشر التاسع عشر	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني .	٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات العامة في موعدها القانوني ، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها . ٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها القانوني ، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها .
المؤشر العشرون	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره $1000$ نقطة وتنقص بما مقداره $10$ نقاط لكل حالة اعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام . وتصبح قيمة هذا المؤشر صفراً عند وبعد $100$ حالة .
المؤشر الواحد والعشرون	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره $1000$ نقطة . وتنقص قيمة هذا المؤشر بما مقداره $200$ نقطة لكل حالة أي أنه تصبح علامته صفراً بعد خمس حالات .
المؤشر الثاني والعشرون	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجن .	التعارف عليه دولياً هو زيارة واحدة في الأسبوع ، وبسبب عدم وجود نظام موحد في السجون الفلسطينية فيؤخذ معدل عدد الزيارات في الشهر ، وتحتسب العلامة كالتالي : $\frac{\text{معدل عدد الزيارات في الشهر} \times 1000}{4}$
المؤشر الثالث والعشرون	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره $1000$ نقطة إذا كان هناك صفر من المجالات ، وتنقص قيمته بما مقداره : $100$ نقطة لوجود مجال واحد ، $300$ نقطة لوجود مجالين ، و $600$ نقطة لوجود ثلاثة مجالات ، $1000$ نقطة لوجود أربعة مجالات فأكثر .
المؤشر الرابع والعشرون	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره $1000$ نقطة . وتنقص كلها لكل حالة وفاة ناتجة عن التعذيب خلال فترة المراقبة ، وتصبح قيمة هذا المؤشر صفراً . وتنقص العلامة $100$ نقطة لكل حالة تعذيب ، ويقسم ما تبقى إلى النصف في حالة تبين أن هناك حجبا متعمدا للمعلومات .

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الخامس والعشرون	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها	يتم اعطاء ٥٠٠ علامة لكل بند ويتم احتساب بنود المؤشر كالتالي: أولاً: يتم الحصول على علامة المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: العلامة = (ج) × ٥٠٠ + (ب) × ٢٥٠ + (أ) × صفر. (أ) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، (ب) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة إلى حد ما، (ج) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة. ثانياً: البند الثاني العلامة تساوي $\frac{\text{عدد الحالات التي تم مقاضاتها} \times ٥٠٠}{\text{عدد الحالات الكلي}}$ ويأخذ هذا البند قيمة ٥٠٠ في حال عدم وجود حالات. ويأخذ هذا المتغير علامة صفر في حال غياب المعلومات في هذا المجال أو عدم توفيرها من سجلات هيئة الرقابة العامة.
المؤشر السادس والعشرون	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	علامة هذا المؤشر تساوي نسبة جوازات السفر الممنوحة إلى عدد الطلبات الكلية × ١٠٠٠
المؤشر السابع والعشرون	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع الرأي العام (أ) نسبة الذين يعتقدون بأنه بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ب) نسبة الذين يعتقدون بأنه ليس بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ج) نسبة الذين لا رأي لهم. وتحتسب علامة المؤشر كما يلي: العلامة = (أ × ١٠٠٠) + (ج × ٥٠٠)
المؤشر الثامن والعشرون	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة إذا تم ترخيص جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات. وإذا كان غير ذلك يتم حساب علامة هذا المؤشر كما يلي: $\frac{\text{عدد الأحزاب التي تم ترخيصها خلال فترة المراقبة} \times ١٠٠٠}{\text{مجموع عدد الأحزاب المتقدمة بطلبات ترخيص وغير مرخصة}}$ كما أن هذا المؤشر تراكمي، أي أن الطلبات المقدمة تحتسب في كل فترة مراقبة بغض النظر عن أقدميتها ما لم ترد أو يحسم أمرها بطريقة قانونية.
المؤشر التاسع والعشرون	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	(نسبة الصحف المعارضة من المجموع الكلي للصحف) × ٧٠٠ $\frac{\text{عدد الصحف المعارضة}}{\text{مجموع الصحف والمجلات}}$ وبالنسبة إلى المجلات فإنها تأخذ قيمة ٣٠٠ في المعادلة السابقة وتجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى قسمين حيث أعطيت علامة ٧٠٠ للصحف و ٣٠٠ للمجلات، وذلك على افتراض أن نسبة الجمهور المؤيد للمعارضة يعادل نحو ٣٠٪ من المجموع العام وعلى افتراض أن توزيع صحف المعارضة أدنى بكثير من توزيع الصحف غير المعارضة.
المؤشر الثلاثون	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص هذه العلامة بما مقداره ٥٠ نقطة لكل مطبوعة تمنع من الدخول لمناطق السلطة لأسباب سياسية أو أيديولوجية.

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الواحد والثلاثون	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي : يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة في حال عدم تعرض أي من مؤسسات حقوق الإنسان إلى مضايقات . تنقص العلامة بما مقداره ٢٠ نقطة عند تعرض كل ١٪ من المؤسسات لمضايقات . وتصبح العلامة صفراً إذا ما تعرضت ٥٠٪ أو أكثر من المؤسسات إلى مضايقات .
المؤشر الثاني والثلاثون	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة . تنقص العلامة بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل فعالية تمنع أو يتم قمعها .
المؤشر الثالث والثلاثون	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص ٢٠٠ لكل كتاب أو مجلة تمنع من الصدور في مناطق السلطة .
المؤشر الرابع والثلاثون	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس الشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	نسبة القوانين التي أقرها أو اعترض عليها رئيس السلطة ١٠٠٠× .
المؤشر الخامس والثلاثون	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام : (أ) جيد جداً ، (ب) جيد ، (ج) لاسي ولا جيد ، (د) سيء ، (هـ) سيء جداً . ويتم احتساب العلامة كالتالي : العلامة = (١٠٠٠ × أ) + (٧٥٠ × ب) + (٥٠٠ × ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ)
المؤشر السادس والثلاثون	استخدام الوساطة في التوظيف	تحسب قيمة هذا المؤشر كالتالي : نسبة الذين لا يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الوساطة ١٠٠٠× . ويتم الحصول على نسبة الذين يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الوساطة بموجب استطلاع للرأي .



الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر السابع والثلاثون	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	$\frac{\text{العلامة تساوي } 1000 \times \text{ن}}{\text{ر}}$ <p>إذا كانت ن أقل من ر</p> $\frac{\text{العلامة تساوي } 1000 \times \text{ر}}{\text{ن}}$ <p>إذا كانت ن أكبر من ر</p> <p>ن تساوي نسبة البطالة بين النساء .</p> <p>ر تساوي نسبة البطالة بين الرجال .</p>
المؤشر الثامن والثلاثون	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	<p>اعتبرت النسبة المقبولة لمشاركة النساء في قوة العمل ٣٠٪، وعليه يتم حساب علامة هذا المتغير كالتالي:</p> $\frac{\text{العلامة تساوي نسبة النساء في قوة العمل} \times 1000}{\%30}$
المؤشر التاسع والثلاثون	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	<p>العلامة تساوي</p> $\frac{500 \times (\text{النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في الوزارات})}{\%50} + \frac{500 \times (\text{النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية})}{\%50}$
المؤشر الأربعون	تناسب أجور النساء والرجال	$\frac{\text{معدل أجور النساء} \times 1000}{\text{معدل أجور الرجال}}$
المؤشر الواحد والأربعون	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	<p>نسبة الأحزاب التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ٥٠٠×</p> <p>نسبة المنظمات غير الحكومية التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ٥٠٠×</p>
المؤشر الثاني والأربعون	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	<p>يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) جيد جدا، (ب) جيد، (ج) لا سيء ولا جيد، (د) سيء، (هـ) سيء جدا.</p> <p>ويتم احتساب العلامة لكل مؤسسة كالتالي:</p> $\text{العلامة تساوي } (1000 \times \text{أ}) + (750 \times \text{ب}) + (500 \times \text{ج}) + (250 \times \text{د}) + (\text{صفر} \times \text{هـ})$ <p>وهذا المؤشر يتعلق بعمل خمسة مؤسسات، ويتم احتساب العلامة للمؤشر بايجاد متوسط العلامات الخمسة</p>
المؤشر الثالث والأربعون	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	<p>يحصل هذا المؤشر على العلامة ١٠٠٠ في حال كانت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية ٥٠٪، وينخفض المؤشر ٢٠ علامة لكل ١٪ تنقص من نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات. ويكون محكوما بالمعادلة التالية:</p> $11 - \left[ \left( \frac{\text{ن}}{50} - 1 \right) \right]$ <p>ن تساوي نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية.</p>

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الرابع والأربعون	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المسائلة	في حال وجود قانون يتم احتساب ٥٠٠ نقطة، وفي حالة عدم وجوده يتم احتساب العلامة صفر. ويتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حالة وجود مساءلة لرئيس الحكومة، كما يتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حال وجود مساءلة لرئيس السلطة
المؤشر الخامس والأربعون	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	كل خرق من الرئيس أو الحكومة للدستور أو القانون الأساسي ينقص المؤشر ٢٥٠ علامة.
المؤشر السادس والأربعون	موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية	سيتم احتساب هذا المؤشر بإعطائه قيمة ١٠٠٠ نقطة وتكون قيمته صفر إذا كانت النسبة ٥٠٪ فأكثر. وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ تقل عن ٥٠٪
المؤشر السابع والأربعون	مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية	١٠٠٠ × (١ - نسبة الذين يؤيدون إجراء الإصلاح) بحيث يخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من عدد المطالبين
المؤشر الثامن والأربعون	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية	يتم حساب قيمة هذا المؤشر كما يلي: ١٠٠٠ × القيمة المستقاة من السؤال المتعلق بتقييم قدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات. ويخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ يعتقدون أن الحكومة لم تنجح في تطبيق برنامج الإصلاح
المؤشر التاسع والأربعون	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية	مصروفات الأمن / الميزانية × ١٠٠٪ : مصروفات الخدمات الاجتماعية / الميزانية × ١٠٠٪ وتكون النسبة المقبولة هي ١ : ٩ حسب المعدل التقريبي العالمي. تكون قيمة المؤشر ١٠٠٠ إذا كانت النسبة ١ : ٩ وتكون صفراً إذا أصبحت ٩ : ٩ أو تجاوزت هذه النسبة وبهذا تخسر ١٢ نقطة لكل ١ : ٠ إضافية في التناسب
المؤشر الخمسون	سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي	يبدأ هذا المؤشر ب ١٠٠٠ نقطة وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من المواطنين لا يشعرون بالأمن الشخصي. سيأخذ قيمة صفر في حالة أن ٥٠٪ من المواطنين فما فوق لا يشعرون بالأمن الشخصي

## نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٦

المؤشر الأول: نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة  
النتيجة: بلغت نسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الإنفاق الكلي  
للأسرة ٦,٥٪  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير  
النهائي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.  
العلامة: ٥٤٢ نقطة

المؤشر الثاني: الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة  
التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية  
النتيجة: الاستجواب ١، تم استجواب وزير الداخلية بخصوص اقتحام سجن أريحا  
في آذار/ مارس ٢٠٠٦.  
المصدر: دائرة مساعد الأمين العام لشؤون الجلسات واللجان في المجلس التشريعي  
العلامة: ١٠٠ نقطة

المؤشر الثالث: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره  
من القوانين

النتيجة: بسبب غياب قانون للأحزاب يبقى النص في القانون الأساسي قابلاً لأكثر من  
تأويل. ولهذا السبب، ولعدم وجود قانون احزاب، يحسم من علامة المؤشر  
٥٠٠ نقطة

تنص المادة (٢٦) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي:  
"للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على  
وجه الخصوص الحقوق الآتية: أ- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها  
وفقاً للقانون. . .".

المصدر: القانون الأساسي

العلامة: ٥٠٠ نقطة

المؤشر الرابع : احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

النتيجة : النص واضح ضد التمييز

تنص المادة (٩) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي :  
" الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس  
أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة . "

المصدر : القانون الأساسي

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الخامس : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

النتيجة : أفادت تقارير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بعدم وجود معايير مكتوبة  
وواضحة للتعيينات في الجهاز القضائي .

المصدر : الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، الفصلية عدد ٢٦ تموز ٢٠٠٦ ،  
الفصلية عدد ٢٧ تشرين أول ٢٠٠٦

العلامة : صفر

المؤشر السادس : إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات  
وفعاليات ثقافية

النتيجة : أكد أكثر من مصدر حكومي وغير حكومي أنه لا يوجد ما يمنع منح ترخيص  
محطات إذاعة وتلفزيون محلية ، ومع ذلك لم تمنح وزارة الإعلام في العام  
٢٠٠٦ أي ترخيص جديد دون الالتزام بالمعايير الفنية .

المصدر : وزارة الإعلام

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر السابع : عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام  
المحلية

النتيجة : لا يوجد إحصائية معينة . لكن منذ بدء الإنتفاضة في ٢٨/٩/٢٠٠٠ وقوى  
المعارضة تنشر مواقفها في الصحف المحلية بشكل شبه يومي .

المصدر : وسائل الإعلام المختلفة

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

## المؤشر الثامن: تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

النتيجة: وفق استطلاع الرأي رقم ٢١ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية - رام الله في أيلول ٢٠٠٦، قال ٨, ٢٤٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، وقال ٥, ٣٣٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين ٥, ٣٨٪ من المستطلعين قالوا إنه لا وجود لحرية صحافة، ولم يبد ٩, ٢٪ رأياً حول الموضوع.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية  
العلامة: ٤١٦ نقطة

## المؤشر التاسع: عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

النتيجة: عدد القرارات: ٤٤٧١  
عدد الطعون: ٢٨٢

المصدر: تمت مراجعة ٢٤ بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم اختيارها عشوائياً، استجاب منها ١٦ بلدية  
العلامة: ٦٣١ نقطة

## المؤشر العاشر: عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة

النتيجة: بلغت القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا ٢٧٩ قضية. وواصلت بعض المؤسسات رفض تنفيذ بعض قرارات محكمة العدل العليا وغيرها من المحاكم، ومن هذه القرارات التي لم تنفذ:

١. تأخير تنفيذ قرار عودة السيد كمال حنون الموظف في وزارة التربية لمدة ستة أشهر.

المصدر: مجلس القضاء الأعلى، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.  
العلامة: ٧٥٠ نقطة

## المؤشر الحادي عشر: نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

النتيجة: أشارت النتائج إلى أن ٤, ٣١٪ من العاملين ينتسبون إلى نقابات عمالية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٥  
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثاني عشر : نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع  
النتيجة : لم ينشر أي قانون .  
المصدر : المجلس التشريعي - الدائرة الإعلامية  
العلامة : صفر

المؤشر الثالث عشر : التسرب من المدارس  
النتيجة : بلغت نسبة التسرب من المدارس ٩, ٠٪ .  
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٥  
العلامة : ٨٢٠ نقطة

المؤشر الرابع عشر : نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة  
النتيجة : تم التعامل مع هذا المؤشر كما تم التعامل معه في النسخة الأولى من المؤشر الأول حيث تم احتساب موظفي القطاع العام وموظفي الجامعات والمنظمات الأهلية والدولية ، وغيرها من المؤسسات التي توفر الضمان الاجتماعي للعاملين فيها .  
المصدر : جميل هلال ومجدي المالكي : التكافل الاجتماعي غير الرسمي في الضفة الغربية والقطاع ، ماس ، ونشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
العلامة : ٤٤٠ نقطة

المؤشر الخامس عشر : نسبة الأمية بين الذكور والإناث ، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث  
النتيجة : بلغت نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة (من عمر ١٥ عاما فما فوق) بين الذكور ٣, ٥٪ وبلغت النسبة بين الإناث ١٢, ٠٪ . وبلغ نسبة الخريجين الذين يحملون درجة البكالوريوس بين الذكور ٩, ٢٪ وبين الإناث ٥, ٤٪ .  
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، المرأة والرجل قضايا وإحصاءات ، ٢٠٠٥ .  
العلامة : ٣٧٦ نقطة

المؤشر السادس عشر : نسبة البطالة من قوة العمل  
النتيجة : بلغت نسبة البطالة في قوة العمل ٢٣, ٧٪ .

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة نيسان - حزيران ٢٠٠٦.

العلامة: ٦٥ نقطة

المؤشر السابع عشر: نسبة الأفراد المؤمنين صحياً

النتيجة: بلغت نسبة الأفراد (١٨ سنة فما فوق) المؤمنين صحياً ١, ٧٦٪.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٥.

العلامة: ٧٦١ نقطة

المؤشر الثامن عشر: كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

النتيجة: بلغت كثافة السكن ١, ٨٦ شخص للغرفة الواحدة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الديموغرافي، ٢٠٠٥.

العلامة: ٥٣٧ نقطة

المؤشر التاسع عشر: إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

النتيجة: جرت الانتخابات التشريعية في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦، وكان العام الماضي قد شهد

إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية على أربع مراحل.

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

العلامة: ١٠٠٠

المؤشر العشرون: عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

النتيجة: بلغ عدد المعتقلين دون محاكمة ٤٣٦ في عام ٢٠٠٦.

المصدر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

العلامة: صفر

المؤشر الواحد والعشرون: عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

النتيجة: تم إلغاء محكمة أمن الدولة، ولم توثق المراكز الحقوقية أي حالة لانعقاد المحكمة.

وجه الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٥ رسالة لوزير العدل يطلب

منه إعادة محاكمة كل المتهمين الذين صدرت بحقهم أحكام من محكمة أمن

الدولة أمام محاكم نظامية.

المصدر: تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤، التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ٢٠٠٤.  
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

**المؤشر الثاني والعشرون: عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين**  
النتيجة: عدد الزيارات المسموح بها ومواعيدها ليس موحداً أو محدداً مركزياً، إذ يختلف من سجن إلى آخر. الحد الأدنى هو مرة واحدة كل أسبوعين، والأقصى رسمياً مرتين في الأسبوع، ومدة الزيارة تتراوح بين نصف ساعة إلى "غير محددة"، وتمنع عن البعض وتسمح بشكل إضافي لآخرين، كما أن هناك تحديداً لعدد الزوار في بعض السجون (٤-٥ أشخاص) في حين غير محدد عدد الزوار في سجون أخرى.

المصدر: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن  
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

**المؤشر الثالث والعشرون: عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن**

النتيجة: تبين أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات، مثل ترخيص الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الأهلية.  
المصدر: مكاتب وزارة الداخلية في الضفة والقطاع، الدليل الفلسطيني للتراخيص والتصاريح والأذونات، أمان، ٢٠٠٥.  
العلامة: صفر

**المؤشر الرابع والعشرون: عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات**

النتيجة: تم التبليغ عن ٥٠ حالة تعذيب وسوء معاملة، كما قتل ٦ معتقلين لدى الأجهزة الأمنية على أيدي مجموعة من المسلحين.  
المصدر: تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤.  
العلامة: صفر

**المؤشر الخامس والعشرون: نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها**

النتيجة: وفق استطلاع الرأي رقم ٢١ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيلول ٢٠٠٦، ٨٩٪ يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما ٦٪



لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ٥٪. أما بالنسبة لعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها فبلغت صفر  
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.  
العلامة: ٤٢, ٥ نقطة

المؤشر السادس والعشرون: عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات  
النتيجة: لم يبلغ عن أي حالة رفض فيها منح جواز سفر فلسطيني باستثناء الحالات غير  
المستوفية الشروط.  
المصدر: وزارة الداخلية - الإدارة العامة للجوازات، رام الله.  
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر السابع والعشرون: الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف  
النتيجة: بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون  
خوف ٩, ٥٨٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف  
٦, ٣٨٪، والذين لا رأي لهم ٥, ٢٪  
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي رقم ٢١ أيلول  
٢٠٠٦.  
العلامة: ٦٠١ نقطة

المؤشر الثامن والعشرون: عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد  
الطلبات  
النتيجة: وزارة الداخلية لا تستقبل طلبات تشكيل أحزاب جديدة بسبب عدم إقرار قانون  
الأحزاب من قبل المجلس التشريعي  
المصدر: وزارة الداخلية  
العلامة: صفر

المؤشر التاسع والعشرون: عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد  
الصحف والمجلات

النتيجة: هناك عشرات الصحف والمجلات التي تحمل تراخيص في مناطق الضفة والقطاع  
بعضها صدر وتوقف عن الصدور وما زال يحمل تصريح الصدور من وزارة  
الإعلام وبعض هذه الصحف والمجلات توزع على نطاق محدود. أما الصحف

التي توزع يوميا وأسبوعيا بشكل تغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة منها ثلاثة صحف يومية هي القدس والأيام والحياة الجديدة، وصحيفة أسبوعية معارضة هي الرسالة .

المصدر: المكتبات، مراكز توزيع الصحف في المدن  
العلامة: ٤٦٦ نقطة

### المؤشر الثلاثون: السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

النتيجة: لا توجد أية قيود على إدخال أي مطبوعة ترد من الخارج باستثناء المطبوعات التي تتنافى مع الحياء العام، فالسلطة الفلسطينية لا تمنع بإدخال المطبوعات . ولكن بعض العقبات تضعها سلطات الاحتلال .

المصدر: وزارة الإعلام، المكتبات  
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

### المؤشر الواحد والثلاثون: تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

النتيجة: لم تقدم أي شكوى من مؤسسات حقوق الإنسان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن تفيد بتعرضها لضغوط أو مضايقات من السلطة الفلسطينية .

المصدر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن  
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

### المؤشر الثاني والثلاثون: عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة

النتيجة: سجلت عدة حالات لقمع مظاهرات في الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي

- ١ . قمع مظاهرة للمعلمين في ٢٩/٨/٢٠٠٦ في رام الله .
- ٢ . قمع مظاهرة للعمال في ٢٩/٨/٢٠٠٦ في غزة .
- ٣ . اعتداء حرس رئيس الوزراء على الموظفين المضربين في ساحة المجلس التشريعي في غزة بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٦
- ٤ . قمع مظاهرة لأفراد الأجهزة الأمنية المطالبين بروتبهم في ١/١٠/٢٠٠٦ في غزة .
- ٥ . منع تظاهرة في رام الله احتجاجا على زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة في ٤/١٠/٢٠٠٦

٦. قمع مظاهرة في خانينوس من قبل القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية بتاريخ  
٢٠٠٦/١٢/١٢

٧. قمع مظاهرة لحركة حماس في رام الله من قبل الأجهزة الأمنية بتاريخ  
٢٠٠٦/١٢/١٥

المصدر: الصحف اليومية ( القدس، الأيام، الحياة الجديدة ).

العلامة: صفر

المؤشر الثالث والثلاثون: عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق  
السلطة الفلسطينية

النتيجة: لم يسجل أي حالة خلال الفترة المقصودة.

المصدر: وزارة الاعلام.

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الرابع والثلاثون: القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقررة في  
المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة  
القانونية

النتيجة: أقر المجلس التشريعي قانونين خلال العام ٢٠٠٦ وصادق الرئيس عليهما.

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الخامس والثلاثون: تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ٢١ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث  
السياسية والمسحية أن الناس يقيمون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي:  
فقد منح ٩, ٢٪ علامة جيد جدا، و ٤, ٢٤٪ علامة جيد، وقيم ٥, ٢٤٪ بأنها  
ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٨, ٢٩٪ علامة سيء، و ١, ١٧٪  
علامة سيء جدا، و ٤, ١٪ لا أعرف

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: ٤٠٩ نقطة

المؤشر السادس والثلاثون: استخدام الوساطة في التوظيف

النتيجة: أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم ٢١ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية  
والمسحية إلى: أن ٣, ٧٢٪ من المستجوبين ترى (من خلال تجربته وتجارب

يعرف عنها) " أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير " ، ورأى ٩, ١٧٪ أنها " تتم بالواسطة أحيانا " ، ورأى ٤, ٣٪ أنها " تتم دون واسطة " ، و ١, ٥٪ قال انه لا يوجد " لديه تجربة يعرف عنها " ، ٣, ١٪ لا أعرف .

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية  
العلامة : ٣٤ نقطة

المؤشر السابع والثلاثون : تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

النتيجة : بلغت نسبة البطالة بين الذكور في الأراضي الفلسطينية (١٥ سنة فما فوق) ٧, ٢٣٪ ، وبين الإناث ١, ١٩٪ .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة نيسان - حزيران ٢٠٠٦ .

العلامة : ٨٠٦ نقطة

المؤشر الثامن والثلاثون : نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

النتيجة : بلغت نسبة النساء من قوة العمل ٧, ١٢٪ .

المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي .

العلامة : ٤٠٠ نقطة

المؤشر التاسع والثلاثون : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

النتيجة : أ- الوزارات : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الحكومية ٦, ١٤٪ .

ب . الجمعيات والمنظمات الأهلية : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية ٣٧٪

المصدر : وزارة شؤون المرأة ، نتائج مسح بالعينة على المؤسسات الخاصة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ٥١٦ نقطة

المؤشر الأربعون : تناسب أجور النساء والرجال

النتيجة : بلغ معدل الأجور اليومية حسب الجنس كما يلي : ذكور ١, ٧٥ شيكل إناث ٦, ٦٨ شيكل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٤.  
العلامة: ٩١٣ نقطة

المؤشر الواحد والأربعون: نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

النتيجة: أ- الأحزاب: تجاوزت كافة الأحزاب المدد المنصوص عليها في الانظمة الداخلية لها لعقد مؤتمراتها العامة وانتخاب هيئاتها القيادية.

ب- بلغت نسبة المنظمات الأهلية التي تعقد مؤتمراتها العامة وتنتخب قياداتها نحو ٦, ٤٨٪.

المصدر: مسح بالعينة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لعام ٢٠٠٦  
العلامة: ٢٤٣ نقطة

المؤشر الثاني والأربعون: تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام رقم ٢١ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حول تقييم أداء خمسة مؤسسات عامة، أن الأغلبية ترفض اعطاء تقييم إيجابي لأداء هذه المؤسسات. وهي المجلس التشريعي الفلسطيني حصل على العلامة ٥٠٥، فيما حصلت الحكومة الفلسطينية على العلامة ٥٠٢، وحصلت السلطة القضائية على العلامة ٤٣١، وحول تقييم أداء عمل الشرطة والأجهزة الأمنية فقد حصلت على العلامة ٤٣٠، وحصلت مؤسسة الرئاسة الفلسطينية على ٤٨٦.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية  
العلامة: ٤٧١ نقطة

المؤشر الثالث والأربعون: نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

النتيجة: جرت في العام ٢٠٠٦ انتخابات تشريعية وكانت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية ٤٦٪.

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

العلامة: ٩٢٠

**المؤشر الرابع والأربعون : وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة**

النتيجة : تم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني ونشره في عام ٢٠٠٣ ، ويضمن هذا القانون مساءلة رئيس الحكومة من قبل المجلس التشريعي . لكن يفتقر هذا القانون لإي نوع من المساءلة أو المحاسبة لرئيس السلطة من قبل المجلس التشريعي .

المصدر : الوقائع الفلسطينية

العلامة : ٧٥٠ نقطة

**المؤشر الخامس والأربعون : خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية**

النتيجة : شهد عام ٢٠٠٦ العديد من الخروقات من قبل السلطة التنفيذية للقانون الأساسي ومن هذه الخروقات :

١ . استمرار مجلس الأمن القومي في العمل ومنحه صلاحيات واسعة دون سند قانوني في القانون الأساسي .

٢ . صدر قرار عن رئيس الوزراء إسماعيل هنية يقضي بوقف ترخيص جمعيات جديدة ، ويعتبر هذا القرار مخالفة للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون الأساسي . كما يشكل القرار مخالفة لأحكام المادة ١ من قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية لسنة ٢٠٠٠ .

٣ . نقل إدارة المعابر وهيئة الإذاعة والتلفزيون من الوزارات المعنية إلى مكتب الرئيس .

٤ . عدم تقديم الحكومة لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦ .

المصدر : المجلس التشريعي الفلسطيني ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة : صفر

**المؤشر السادس والأربعون : موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية**

النتيجة : لم يجر عرض قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦

المصدر : المجلس التشريعي

العلامة : صفر

**المؤشر السابع والأربعون: مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية**

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ٢١ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ما يلي: أن ٣, ٩١٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء إصلاحات وتغييرات جذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. و٣, ٧٪ تعارض هذه الدعوات، وأجاب ٤, ١٪ من المستجوبين بلا أعرف.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: ٧٣ نقطة

**المؤشر الثامن والأربعون: تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية**

النتيجة: أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم ٢١ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى: أن ٣, ٤٣٪ من المستجوبين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري الذي نالت الثقة على أساسه. ورأى ٥, ٤٩٪ من المستجوبين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية، وأجاب ١, ٧٪ بلا رأي ولا أعرف.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: ٥٠٥ نقطة

**المؤشر التاسع والأربعون: أوجه صرف الميزانية ومعدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية**

النتيجة: لم يجر عرض قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦

المصدر: المجلس التشريعي

العلامة: صفر

**المؤشر الخمسون: سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي**

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ٢١ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيلول ٢٠٠٦ التالية: أن ٥, ٧٩٪ من المستجوبين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم. فيما يشعر ٥, ٢٠٪ بتوفر الأمن الشخصي.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: صفر .

العلامة: صفر

